جمعية العلوم الإقتصادية السورية

اقتصاد الســوق الاجتماعي
بين محددات العولمة والتحديات الوطنية

الدكتور عصام الزعيم *

مقدمة في محددات اقتصــاد الســوق الاجتمــاعي العالميــة ومقوماتــه الاقتصــادية والاجتماعية:

يحدد انتصار السوق العالمية والليبرالية الجديدة المشــروعية التاريخيــة والخيــار العملــي لاقتصاد السوق الاجتماعي في المرحلة الراهنة من العولمة وهي مرحلة يمكن اعتبارها انتقاليــة نظراً لأنها تتصف باختلال جوهري أبعاده اقتصادية واجتماعية وسياسية وعســكرية. إن نظــام العولمة بما يفرض من تحرير تجاري شامل وحركة في رؤوس الأموال الشاملة وما يتصف بــه من سعي محموم إلى الربح عبر المنافسة تارة والاحتكار تارة أخرى يصبح في نهاية الأمر نظاماً مناهضاً لاستفادة المجتمع من منافع التجديد التكنولوجي وارتقاء الإنتاجية وإنتاجية العمل مناوئــاً لاستقرار العمالة والمجتمع محارباً زيادة الأجور مقلصاً القدرة الشرائية والضــمان الاجتمــاعي مناهضاً للتنمية الاجتماعية والازدهار الروحي والثقافي.

في ظروف كهذه يمكننا أن نعتبر نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بمثابة رد وطني ومجتمعي في الوقت نفسه على اختلال نظام العولمة وجوره لصالح الربح على حساب الأجور. وهكذا فــإن اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن أن يكون نظاماً إنمائياً واجتماعياً أن يلبي مطــامح النــاس فــي ظروف العولمة الرأسمالية المسيطرة إذا قام على تفعيل النمو والارتقــاء بالتخصــص الإنتــاجي وبالإنتاجية وإنتاجية العمل وعلى لجم النزعات الجشعة في نظام السوق والحد المستمر منها.

---

* **الدكتور عصام الزعيم: رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المدير العام للمركــز العربــي للدراســات الاستراتيجية وزير الدولة لشؤون التخطيط ووزير الصناعة سابقاً – أستاذ وباحث اقتصادي وخبير اقدم سابقاً لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وفي إدارة التعاون الفني من اجل التنمية في نيويــورك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المدير الوطني لمشروع الاستشراف المستقبلي (سورية 2020) سابقاً.**

إنه نظام اقتصادي سياسي اجتماعي يتحدد بتقاطع المصالح للفئات الاجتماعية من جهة وتقاطع الجزء من الفائض الاقتصادي المخصص للتوسع الاستثماري والإنماء الاقتصادي والأمن الوطني الاستراتيجي مع جزئه الأخر المخصص للخدمات الاجتماعية والإنماء الاجتماعي من جهة أخرى.

كذلك يؤمن هذا النظام للفئات الاجتماعية الفقيرة والعاملة بأجر الخدمات الأساسية وخاصة منها الصحة والتعليم والسكن وحاجات الشرب والتحكم بمياه الصرف الصحي وحاجات التعليم والأخرى الاجتماعية الأساسية وتسهيل حصولها وتوفيرها للأفراد والمواطنين بوصفهم المستفيدين.

اقتصاد السوق الاجتماعي نظام قائم على التوازن الحركي بالتقدم إلى أمام:

عديدة مختلفة ومعقدة هي القضايا المطروحة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية في إطار الإصلاح الاقتصادي والإداري والسياسي وإصلاح القطاع العام وكذلك في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية ومضامينه الإنمائية من جهة والتعددية التفاوضية التوافقية من جهة أخرى.

لا يصح إذاً اختزال الإصلاح الاقتصادي واقتصاد السوق الاجتماعي إلى شعارات بسيطة. من السهل القول أن العالم بأسره دخل نظام السوق منذ انهيار النظام الدولي الاشتراكي وأن خيار سورية هو نظام السوق الاجتماعي. لكن هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي يطرح بحد ذاته ولدى تطبيقه إشكالية معقدة ذات مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وأبعاد ضريبية ومالية وتجارية علمية وتكنولوجية وتعليمية وتربوية وتدريبية أخرى.

أول الأسئلة: هل تتحدد هوية اقتصاد السوق الاجتماعي بأنها هوية مزدوجة تقوم على التفاعل والتناسق بين النمو الاقتصادي وفقاً لاقتصاد السوق الرأسمالي والتنمية الاجتماعية بغاية الرفاه الاجتماعي؟

ما هو تأثير العولمة التجارية والمالية والاقتصادية والأيديولوجية على نظم الرفاه الاجتماعي ونظام اقتصاد السوق الاجتماعي؟ أليس هناك تناقض جوهري بين عولمة السوق وما تتصف به من حد من الأجور وتقليص شديد للخدمات الاجتماعية من جهة ونظام الرعاية الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي وأولويتهما على الربح الفردي من جهة أخرى؟

ما هي الشروط والمتطلبات الاقتصادية والشروط والمتطلبات الاجتماعية لتحقيق الموازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بين السوق والمجتمع وبين الربح الفردي والرفاه المجتمعي؟ كيف تدار هذه الموازنة؟ ما هي أسسها الاقتصادية وقواعدها الاجتماعية وشروطها التفاوضية والتوافقية؟ كيف تتواصل هذه الموازنة وترتقي في الوقت نفسه مع تواصل النمو وارتقائه وتواصل الرعاية الاجتماعية وتطويرها؟ كيف يدار التجدد والتجديد في الموازنة بين الشأن الاقتصادي القائم على السوق والشأن الاجتماعي الهادف إلى تنمية المجتمع بما يعزز اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره ميداناً تطبيقياً لهذه الموازنة ونظاماً متيحاً لها؟

هل يستوجب اقتصاد السوق الاجتماعي النمو الاقتصادي الفعال ويتوقف على تحقيقه؟ هل يعني هذا النموذج تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التدخل في نظام السوق والتحكم في آلياته ومخارجه وتغيير نتائجه الاقتصادية والاجتماعية المتميزة باستقطاب الأرباح والدخول والثروات؟

كيف تعمل السوق في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي؟ هل تعمل السوق وفقاً لشروط السوق الكلاسيكية أم أنها تعمل وفقاً لشروط معدّلة تحددها الدولة على أساس التوافق بالتفاوض بين المصالح الاقتصادية الاجتماعية وبهدف الحد من استبداد السوق ومعالجة نقائصها والحد من تقلباتها وأضرارها الاقتصادية والاجتماعية، وبينما تشمل الأضرار الأولى تقلبات الدورة الرأسمالية فيما يخص الإنتاج والأسعار وسوق العمل تشمل الأضرار الثانية أي الاجتماعية انخفاض الأجور أو فقدانها مع تقلبات البطالة والتشغيل في سوق العمل.

هل يستلزم اقتصاد السوق الاجتماعي بالضرورة تنمية اقتصادية تستخدم لتحقيقها آليات السوق وقواعدها مع إخضاعها المستمر في الوقت نفسه للتصحيح والتصويب والترشيد، حتى يتطابق مع التنمية الاجتماعية وأهدافها ومتطلباتها؟

هل تجري الموازنة الحركية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وفقاً لنموذج يقوم على تخطيط وإدارة متمايزين مستقلين للنمو الاقتصادي في ظل السوق وبهدف التنمية الاجتماعية على التوالي. هل يتم التنسيق بينهما بصورة تجريبية وعملية بحتة أم أن هذه الموازنة الاقتصادية الاجتماعية تستلزم نموذجاً نظرياً وتطبيقياً يقوم على تخطيط تناسب محدد يخضع فيه النمو الاقتصادي بآلية السوق إلى غايات التنمية الاجتماعية وأهدافها؟

لاشك أن الدمج أو التكامل بين النمو الاقتصادي وفقاً لآلية السوق والتنمية الاجتماعية وفقاً لحاجات المجتمع وغايات رفاهيته المادية وازدهاره الروحي والثقافي يستوجب نموذجاً نظرياً وتطبيقياً يهتدى به في وضع الاستراتيجيات والسياسات ولدى تنفيذها، وهذا النموذج لابد أن يكون

وطنياً أي خصوصياً لأن المعادلة بين الربح الفردي في السوق وإعادة توزيع الدخل في المجتمع تتحدد وفقاً للخصوصية الوطنية المتجسدة في الموارد البشرية والطبيعية وفي البنية الاقتصادية والتخصص الإنتاجي وفي الحياة السياسية والقيم الثقافية والاجتماعية والفكرية وفي حاجات الأمن والدفاع الوطني في الإطار الجغرافي السياسي.

يصح هذا المفهوم على الاقتصادات المتطورة أية كانت وذلك بحكم تطورها، أم انه نظام اقتصادي ينطبق على دول متطورة اقتصادية محددة دون أخرى؟

هل يتناول اقتصاد السوق الاجتماعي حالة البلدان المتخلفة اقتصادياً والمسماة النامية، أم أنه يعكس حالة متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي وينطبق بالتالي على البلدان المتطورة اقتصادياً؟ ما هو الفرق بين تطبيقه في البلدان الأولى وتطبيقه في البلدان النامية؟

هل يتماثل تأثير العولمة على البلدان بين البلدان الرأسمالية المتطورة اقتصادياً والبلدان النامية المتوجهة نحو اقتصاد السوق الاجتماعي؟ ما هو الاشتراك وما هو الاختلاف بين البلدان الأولى والثانية فيما يخص تأثير العولمة القائمة على الانفتاح التجاري والاقتصادي والمنافسة الضارية والتجديد التكنولوجي العاصف؟

إن المعادلة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي محكومة بالزمان والمكان فهي في فترة الحرب الباردة غيرها في فترة العولمة الرأسمالية الجديدة وهي في المناطق والبلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة غيرها في البلدان النامية. بل إن هذه المعادلة محكومة بالتناقض بين طرفيها طرفها الاقتصادي الربحي فردي النفع المحدد بالسوق الرأسمالية وطرفها الأخر الاجتماعي جماعي المنفعة المحدد بأولوية المجتمع على السوق.

نحن نؤكد أنه لا يمكن تحقيق نظام السوق الاجتماعي إذا لم يتم تفعيل الاستثمار العام والخاص والمشترك على أوسع نطاق والتفعيل مفهوم اقتصادي يقصد به هنا ترشيد الاستثمار وإزالة العوائق الفنية ووضع دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئية رشيدة وواقعية معاً بعيدا عن العوائق البيروقراطية والقوانين والقرارات التي تعيق الأداء الاقتصادي، و القضية الأساسية في نظري هي:

يعبر هذا الشعار عن ضرورة , ما هي هذه الضرورة؟ انها العمل في السوق وإطارها لأننا محكومون بالسوق في نظام العولمة الجديدة لكن الشعار يتضمن أيضاً خياراً استراتيجياً بألا ننقاد في الإصلاح إلى التحكم الخارجي بمصيرنا الاقتصادي والاجتماعي وإنما أن نعزز باستمرار

الهامش الوطني والاستقلالية الداخلية وهذا يستلزم تعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية علماً بأن لهذه الأخيرة كما هو معروف وظيفة أساسية اقتصادية أيضاً وهي تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل والتدريب والصحة وهي بالحقيقة تنمية تتناول عاملاً أساساً من عوامل التنمية والنهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية كما انها تعني توفير الحياة الكريمة للناس بتحريرهم من مخاطر الإصابة بالأمراض وتخليصهم من شرب المياه الملوثة وتمكينهم من الحصول على الماء النقي والكهرباء الضرورية ان تخصيص موارد اقتصادية هامة للتنمية الاجتماعية يمثل أهمية فائقة للتنمية الإجمالية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الأمن الوطني الاستراتيجي.

إن العمل بنظام السوق الاجتماعي يعني استخدام آليات السوق والاستفادة من مزاياها مع التحكم الاقتصادي والاجتماعي وضبطها والحد من إضرار تقلبها ومعالجة تشوهاتها، ويهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية بالتلازم مع تخفيف الأعباء المعيشية وقهر مصاعبها على الفقراء.

اقتصاد السوق الاجتماعي مفهوم نظمي أو نظام ذو بعدين اقتصادي مجتمعي يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق (المبني على التفاعل المتجدد بين العرض والطلب في ظل المنافسة وبهدف الربح) ونظام الرفاه والتنمية الاجتماعية (باعتباره غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والأداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه).

لذلك فإن اقتصاد السوق الاجتماعي نظام يحتمل الوجهين ونقصد بهما التوازن الحركي (أي بالهروب إلى أمام على أساس الديمقراطية السياسية التعددية والنمو الاقتصادي الفعال) بين النمو الاقتصادي في إطار السوق (بحلوها ومرها بمنافستها واحتكارها بازدهارها وانكماشها) وعلى أساس المنافسة والربح والتفاوت المتعاظم في الدخول والثروات وغلبة الأرباح على الأجور من جهة ورفع الأجور وزيادة المزايا والرفاهية الاجتماعية وتنمية القوى البشرية وتحقيق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

يحتمل هذا التوازن الحركي أولاً الاستمرار والتواصل إذا تعزز النمو وازداد تفعيلاً من جهة وتعزز المطلب الاجتماعي وازداد مشروعية (إذا صح التعبير) وقوة وتناسبت العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في اقتصاد السوق الاجتماعي هذا. لكن هذا التوازن نفسه يحتمل ثانياً الاختلال والتقوض فالتحول إلى اقتصاد من نمط أخر رأسمالي ليبرالي فظ وفج وجهه الاجتماعي ضامر معلول أو التحول إلى اقتصاد من نمط اجتماعي متطور. لعل خير حالة تحتمل أياً من

الاحتمالين النقيضين لتطور اقتصاد سوق اجتماعي هي حالة الصين التي تأخذ تحديداً بما تسميه اقتصاد السوق الاجتماعي.

إن آفاق التوازن الحركي بين المتناقضين المتكاملين في نظام السوق الاجتماعي أي الربح الفردي والتنمية الاجتماعية ومآل هذا التوازن تتحدد بنظام العولمة الرأسمالية الراهنة وهيمنة السوق الصارمة والمنافسة الضارية عليها وفعل قواها العالمية والإقليمية وتجلياتها التجارية والمالية والتكنولوجية، بحيث أن تحدي الموازنة بين ربح السوق وتنافسها وبين منفعة المجتمع وتضامنه في نظام السوق الاجتماعي يبدو محفوفاً بالصعوبات والضغوط الخارجية.

لكن آفاق التوازن الحركي في نظام السوق الاجتماعي بين المتناقضين السوق وربحها والمجتمع وتنميته تتحدد في الوقت نفسه بالعوامل الوطنية والداخلية حيث يحدد مستوى التطور والتطوير في مجالات التكنولوجيا والصناعة والإنتاج والتصدير ومستوى الإنتاجية وإنتاجية العمل المترتبة عليهما مصداقية الدولة فيما يخص الرعاية والتنمية الاجتماعية وقدرتها على تحقيقهما وتطويرهما المستمر، وهذه المصداقية كهذه القدرة تتوقفان أيضاً على المعطيات السياسية وعمق الديمقراطية وفعالية تعدديتها وتداولها والمعطيات النقابية والمهنية وكفاءة الحوار الاجتماعي ونظامه التعاقدي والتفاوضي وإدارة السلم المتحرك للأجور من خلاله.

لا يمكن التقليل من أهمية العوامل الخارجية وبالتحديد قوى العولمة وقوانينها الصارمة العالمية والإقليمية لكنه لا تصح الاستهانة أو الغفلة عن فرص العوامل الخارجية المتمثلة في الشراكات الاستراتيجية مع الدول والحكومات في المجالات العلمية والبحثية والتكنولوجية والصناعية والتجارية هذه الشراكات التي تمثل الوجه الأخر للعولمة، وإذا كانت سورية قد قصرت بشدة في تحديد الشراكات الاستراتيجية المطلوبة والمتاحة لها حتى الآن فإنها لا تستطيع أن تتعامل بجدية مع اقتصاد السوق الاجتماعي وتهمل هذه الشراكات أو تتأخر أو تقصر في تحديدها بدقة وبنائها بجد وسرعة والاستفادة منها بكفاءة ونجاح.

يمكن اعتبار اقتصاد السوق الاجتماعي اقتصاداً مختلطاً يجمع الدولة والقطاع الخاص وهجيناً يجمع السوق والمجتمع يأخذ مقومات له من نظام السوق وأخرى من نظام الرعاية والتنمية الاجتماعية. لكن آلية تطبيقه تختلف بين دولة وأخرى. كانت المشكلة وما تزال مشكلة حسم الخيار الاقتصادي لكن هذا لا يعني أن الخيار لا بد أن يكون أحادياً بل على العكس إنه يكون ولابد خياراً مركباً أو جمعياً بين ألية السوق التنافسية الربحية وغائية التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية.

لكن حسم المسألة يستوجب أن نعرف أولاً أين نقف وماذا نواجه تحديداً من تحديات وما هي إمكاناتنا؟ ماذا نريد؟ إلى أين نحاول الوصول؟ ما هي خيارتنا الحاسمة؟ هل هي السوق المطلقة أم هي السوق المقننة اجتماعياً المدارة ديمقراطياً؟ هل نحن في حال اقتصادية متوافقة مع المتطلبات الاقتصادية لنظام السوق الاجتماعي أم أن هناك تناقضاً بين حالنا ومتطلبات نظامنا المعلن المنشود؟ هل نأخذ بمقولة الليبرالية الجديدة ودعاتها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فنلغي دور الدولة الاقتصادي بدلاً من أن نعززه مركزياً في مجالات الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي والتدقيق والتقييم والمتابعة وقطاعياً في قطاعات محركة للنمو موظفة للعمالة مطورة للإنتاجية مجددة للإنتاج ومعززة للتنمية ومؤدية إلى الاقتصاد الجديد؟ هل نأخذ بوصفات البنك الدولي كالدعم الموجه بعيداً عن حاجات الفقراء والطبقات الوسطى على السواء أم نعالج العجز في الموازنة بتفعيل الاستثمار والنمو ورفع الإنتاجية وترقية الإنتاج والصادرات الصناعية؟ هل نلغي دور الأحزاب والنقابات أو نتغافل عامدين عنه بدلاً من أن نزيل العوائق أمامه ونعززه؟ هل نطرح المجتمع المدني ومؤسساته وجمعياته بديلاً عن الأحزاب والنقابات أم عنصراً مكملاً لها ومجدداً في الحياة الاجتماعية والعملية الإنمائية؟

مكونات اقتصاد السوق:

أول عناصر السوق هو توافر قوة العمل المحررة. ثانياً: توافر آلية للعرض والطلب، من أجل تحديد الأسعار. ثالثاً: أداة للنمو. هذه هي الصورة المبسطة. ويفترض بالسوق أن تكون سوقاً حرة تنافسية (في العرض والطلب). وتاريخياً أدت المنافسة إلى التمركز. فعندما يتنافس المنتجون يتفقون على إقامة سوق مصطنعة يكون فيها العرض مشوّهاً للحصول على طلب معين، أي التحكم بالطلب من خلال التحكم بالعرض. وبالتالي لم يعد السعر نتيجة آلية مواجهة العرض والطلب.

إن وجود سوق موحدة ومتجانسة أمر غير متحقق في البلدان النامية، ومتحقق في البلدان المتطورة (وعلى سبيل المثال القطاع الزراعي في أوربا الغربية ليس مندمجاً في السوق العالمية، كما هو القطاع الصناعي. فما بالك بالنسبة للبلدان النامية). إضافة إلى أن السوق آلية عمياء وناقصة، إذ يزيد اقتصاد السوق التفاوت في الدخول، فيزداد الأغنياء غنىً ويزداد الفقراء فقراً، مما يؤدي إلى حصول فجوة بين العرض الذي يتنامى باستمرار، والطلب الذي لا يواكبه. وبالتالي فإن إعادة توزيع الدخل ليس قضية اجتماعية بل قضية اقتصادية، وهي نتيجة لعدم مثالية السوق أو كماليتها.

عندما يتحدثون عن اقتصاد السوق فإنهم يتحدثون عن مفهوم تجريدي، ويجب أن نبحث تاريخية هذا المفهوم. نحن في عصر العولمة الحالي وريث عصر العولمة السابق وريث عصر الإمبريالية في القرن التاسع عشر. هذه الأنظمة من العولمة تتميز بالكثير من الاحتكار والتمركز والتفاوت في الدخول فنحن أمام نظام ليس هو نظاماً أمثل بل هو ابعد ما يكون عن نظام أمثل.

مزايا السوق ومثالبها في مجالي الأسعار وتشغيل العمالة:

توفر السوق بحق آلية لتحديد الأسعار من خلال مواجهة العرض بالطلب كما أنها تمثل من حيث المبدأ فضاءاً مفتوحاً للمبادرة الفردية الاقتصادية. لكن آلية التسعير تتشوه وتضعف مصداقيتها عندما يتسلل –وغالباً ما يتسلل– التحكم الاحتكاري في العرض إلى السوق بفعل التمركز أو الاندماج بين الشركات أو استيلاء إحداها على الأخرى، كما أن انفتاح السوق أمام المبادرين الاقتصاديين الجدد يتقلص بتأثير التحكم الاحتكاري المذكور. كذلك فإن السوق توفر فرصاً جديدة للعمل لكنها تهدد وظائف العمل المتوفرة بصورة متكررة كلما مرت دورة السوق الرأسمالية بفترة الفيض في العرض والنقص في الطلب والانكماش في الاقتصاد. بل إن اقتصاد السوق في نظام العولمة الراهنة يتضمن إلغاء الشركات الكبرى الاحتكارية فائقة الأرباح عشرات الألوف من الوظائف المتوفرة فيها عندما تندمج هذه الشركات فيما بينها وتحقق الأرباح بمليارات الدولارات بل بعشرات المليارات منها، كما حصل لدى الاندماج الذي تم بين شركة اكسون **(Exxon)** وشركة موبيل أويل **(Mobile Oil)**.

يمثل تقليص الوظائف سمة أساسية مميزة لنظام العولمة وبالرغم من أن الحد من وظائف العمل سمة مميزة للرأسمالية منذ نشوئها وخلال تطورها عبر المراحل المختلفة وصولاً المرحلة الراهنة من العولمة فإن هذه المرحلة تتميز عن المراحل السابقة بالمدى البالغ الذي يصل إليه فعل السوق والتنافس على الربح بتسريع التجديد في التكنولوجيا والإنتاج في شروط العمل وخاصة منها عدد الوظائف المتاحة واستقرارها والأجور المستحقة فيها. ذلك أن تحرير التجارة على الصعيد العالمي بأسره وما يؤدي إليه من اشتداد واحتدام في المنافسة يدفع بالتنافس على تخفيض تكاليف الإنتاج إجمالاً وأجور العمال تخصيصاً إلى أقصى مدى فيشتد الاندفاع ويدفع بالتنافس لتجديد التقانة ورفع فعاليتها الإنتاجية وتقليل العمالة في ظلها إلى أقصى مدى أيضاً، وهكذا يشتد أيضاً على نحو لم يسبق له مثيل الميل إلى تقليص فرص العمل وردع ارتفاع الأجور والحد من المزايا الاجتماعية.

العولمة القائمة على التجانس والتنافر بين اقتصاد السوق الحرة واقتصاد السوق الاجتماعي:

نحن ندخل بتوسع وعمق مضطردين في اقتصاد السوق وتجلياته المحلية الإقليمية والدولية، ولكن ينبغي علينا أن نحدد آليات ملائمة لا لتطبيق آليات ومداخل وسياسات نتمكن بها من تطبيق آليات السوق فحسب وإنما أيضاً لضبط نظام السوق القائم على الفوضى المنظمة والتحكم فيه لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

بداهة نحن لا نستطيع أن ننفي أو نلغي آليات الأسعار وآليات الأسواق العالمية لكننا نحدد كم من الفائض الاقتصادي المحقق يذهب إلى التنمية وهذه مسألة وطنية.

ستحتاج الدولة باستمرار لأن تحدد كم من الفائض الاقتصادي تخصص لتمويل التنمية الاقتصادية وكم منه نخصص للتنمية الاجتماعية

جاء إشهار اقتصاد السوق الاجتماعي وإقراره في المؤتمر القطري العاشر للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رداً على دعوات خطابية أطلقت مراراً قبل انعقاد المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي معلنة بكل اقتدار لقد وضعنا تركة الاشتراكية واقتصاد الدولة ونظم الدعم والحماية وراءنا وأخذنا بلا تحفظ بنظام السوق ونبذنا نهائياً أي تدخل اقتصادي مباشر من الدولة لكن تلك الدعوات المفتقدة إلى العملية الواقعية جوبهت بقلق واستهجان واسع من أوسع الأوساط العمالية والنقابية والحزبية والسياسية والثقافية ومن الكثير من الاقتصاديين السوريين. فجاء التصحيح والرد السياسي من المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث بتبني مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي رغم ان هذا القرار واقعي وإيجابي فان الأمور لا تحل بالقرارات وحدها حتى وان كانت واقعية وذلك لان هذا الشعار يتطلب ربما أكثر من أي شعار اقتصادي أخر الجمع الخلاق المستمر بين الجهد الكبير والإدارة الحكيمة الفعالة وتدخل الدولة الاستشرافي والاقتصادي والاجتماعي.

تحديات اقتصاد السوق الاجتماعي ومتطلباته في سورية:

ما هي الشروط الاقتصادية لإقامة اقتصاد السوق الاجتماعي في بلد نام مثل سورية في ظل عولمة كالعولمة الرأسمالية الراهنة؟

بداية هل يمكن إقامة نظام السوق الاجتماعي في ظل التخلف الاقتصادي أي بدائية الإنتاج وضعف الإنتاجية وانخفاض إنتاجية العمل؟

أم ان نظام السوق الاجتماعي لا يتحقق إلا في ظل الاقتصاد المتقدم والإنتاج المتطور والإنتاجية العالية وإنتاجية العمل العالية؟

أم انه يمكن النظر إلى نظام السوق الاجتماعي بوصفه نظاماً تطورياً ديناميكياً أي مشروعاً إنمائياً يتحقق باضطراد؟

أو ليس ضرورياً تطوير المفاهيم والسياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية وإخضاع عملية التحرير التجاري والإصلاح الاقتصادي والإداري والسياسي بحيث تتجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتصبح عناصر أساسية من عناصر بناية.

كذلك الأمر بالنسبة للبلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة في أوروبا وكندا ودول أخرى التي تبنت أحزابها الاشتراكية الديمقراطية لدى توليها السلطة نظم الرفاه الاجتماعي على قاعدة اقتصادية متطورة باستمرار بفضل التجديد التكنولوجي ورفع الإنتاجية وإنتاجية العمل باضطراد مما مكنها من ان توفر لموطنيها الرعاية والرفاه الاجتماعيين بأنماط متطورة ودرجات متزايدة أيضاً، لقد تمكنت تلك الأنظمة من إقامة دولة الرفاه الاجتماعي بفضل قدرتها على تحقيق فائض اقتصادي عالٍ وجباية ضرائب تصاعدية ضخمة وتقاسم أرباح الصناعة والزراعة والخدمات وفائض العملية الاقتصادية الإجمالية بين أرباب الصناعة والعمال بين الربح الرأسمالي والأخير فضلاً عن الإنفاق الاجتماعي متعدد المرافق والخدمات

لكن هذه ليست حالة سورية وسائر البلدان النامية حيث أن اقتصاداتها متخلفة بحكم تخصصها في أنماط الإنتاج الأولي وعجزها عن توليد قيم مضافة ذات شأن فضلاً عن جني ضرائب فعالة وكافية لتمويل سياسات التنمية الاجتماعية وبرامج التنمية التعليمية والصحية والسكنية وخدمات ماء الشرب والطاقة والكهرباء والثقافة

ما العمل إذاً؟ هل نصرف النظر عن اقتصاد السوق الاجتماعي؟ يبدو هذا أسهل الحلول غير أن هناك من الأسباب الداعية لتفعيل النمو الاقتصادي وهي الأسباب التاريخية (المتعلقة بالتنمية الاجتماعية خلال أربعين عاماً خلت) والاجتماعية توقعات جماهير السكان والعاملين والمستهلكين والأباء الأباء والأولياء ومطالبهم المشروعة) والوطنية والقومية والاستراتيجية (المتعلقة بالدفاع الوطني وإنهاء الاحتلال الصهيوني وسرقة المياه والموارد في الجولان المحتل وحل القضية العربية الفلسطينية حلاً شرعياً وعادلاً) والاقتصادية (المحددة بحاجات النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاج والتخصص الدولي للاقتصادي السوي وتفعيل الصناعة التحويلية والتجديد الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية ولا تنفصل عنها التنمية الاجتماعية)

الباب الأول: تعارض العولمة الجديدة مع نظم الرفاه الاجتماعي:

المسألة مطروحة أولاً على الصعيد العالمي فيما إذا كان نظام اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً قابلاً للتحقيق والتحكم والاستمرار والازدهار في إطار العولمة الجديدة على الأصعدة الوطنية أو الإقليمية، وهو المعادلة المستحيلة في نظام السوق والعولمة الجديدة المتصف بالمنافسة الفائقة. أو بصفته أكثر تفاؤلاً انه السهل الممتنع، لأن ارتفاع الإنتاجية وإنتاجية العمل في الاقتصاد العالمي عامة والدول الصناعية المتطورة والدول حديثة التصنيع خاصة لا يتيح إسناد الإنفاق المتزايد الضروري لتمويل التنمية الاجتماعية فحسيب وإنما أيضاً زيادة هذا الإنفاق بمعدل متسارع يتناسب مع تسارع النمو في أرباح الشركات والمؤسسات أي تعميق التنمية الاجتماعية بجانب توسيعها.

بسبب المنافسة بين الاحتكارات والشركات كبيرها وصغيرها واحتدام المنافسة المباشرة في الاسواق المفتوحة من جهة وزوال التهديد الشيوعي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الاشتراكي من جهة أخرى، تقوم الشركات والاحتكارات الغربية ودولها المهيمنة على نظام العولمة الرأسمالية المتركزة حول السوق في النظام الاقتصادي الراهن وفي الاقتصاد الرأسمالي المتطور بمصادرة الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي (رغم تعاظمه وتضاعفه بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية وتسارعها).

تغرف هذه الشركات والاحتكارات الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي المتحقق بمصادرتها ولنفسها أرباحها الفائقة التي تحققها بفضل هيمنتها على نظام السوق وتفوقها في حروب التنافس الضارية على الأرباح لتكتنزها وتستثمرها بنسبة متزايدة في المضاربات المالية والعقارية متهربة من دفع الضرائب المتوجبة عليها باحتيالها في كثير الأحيان على الإدارات والأجهزة الضريبية والمالية في البلدان المختلفة، وإذ تفعل هذه الشركات والاحتكارات ذلك تحول دون تخصيص الدول التي تعمل فيها ما تحتاج إليه شعوبها من موارد ضرورية للتنمية الاجتماعية.

تقليص دور الدولة وخفض الضرائب على الأرباح مقابل تقليص الخدمات الاجتماعية ورفع الضرائب على الأجور والاستهلاك:

إن مظهراً بارزاً من تناقضات العولمة الجديدة الراهنة واختلالها يتضح في تقليص الحكومات في الدول المختلفة وعلى رأسها الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ضرائب الدخل

على الشركات والمصارف الكبرى التابعة لها في الوقت الذي ترتفع الإنتاجية وإنتاجية العمل في الاقتصاد الإجمالي وترتفع الأرباح ويرتفع الفائض الاقتصادي

نلاحظ أن تسارع الارتفاع في الإنتاجية وإنتاجية العمل يجري في نظام العولمة مقابل التراجع المستمر في الخدمات الاجتماعية وإخضاع التنمية الاجتماعية لاعتبارات السوق النفعية الضيقة، ونقد هذه المفارقة من جانبنا أهم صفات العولمة الراهنة، وحقاً أن هذه العولمة مختلة لأن الإنتاجية تتضاعف في ظلها بفعل التقدم الخارق المتسارع في التكنولوجيا العالمية بينما تتقلص الخدمات والرعاية الاجتماعية نسبياً بفعل تقليص الموازنة العامة للدولة وبندي النفقات الاستثمارية والجارية فيها.

يتضح هذا الأمر بجلاء على الصعيد العالمي و في ثالوث الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي واليابان كما يتضح في الدول الاشتراكية سابقاً وفي الدول النامية، وفي سورية ينشط في الآونة الأخيرة الداعون إلى إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي ومحاصرة القطاع العام وتقليص الموازنة العامة الاستثمارية بل ان أحدهم دعا صراحة في الصحافة السورية الحكومية قبل ما يقل عن ثلاثة أشهر إلى إلغاء الموازنة العامة الاستثمارية. غني عن القول أن هذه السياسات الخاطئة والدعوات الساذجة تعني نسف القاعدة الضرورية المادية والمالية لأية سياسة جدية للتنمية الاجتماعية.

لا ينفصل عن هذه السياسات والدعوات اجتهاد دعاة ليبراليين جدد آخرين ودعوتهم المتهالكة إلى تصفية دور الدولة الاقتصادي التدخلي استجابة لضغوط الوكالات التجارية والمالية والإنمائية الدولية "ونصائح" الدول الغربية. كذلك لاينفصل عن تلك الدعوات والسياسات ادعاء الليبراليين الجدد الاجتماعيين بأنه يحسن الاستغناء عن دور الدولة الأساسي في التنمية الاجتماعية ودعوة هؤلاء الليبراليين إلى إلى خيار واستراتيجية بديلين يعتمدان على القطاع الخاص والجمعيات الأهلية بالرغم من ضآلة استثمارات هذا القطاع وهامشية مشاركته في تأمين الإيرادات العامة الدولة.

بل إن الأوساط الليبرالية الجديدة نفسها تطرح إلى جانب القطاع الخاص المجتمع الأهلي المتمثل في شبكة محدودة من الجمعيات الخيرية المفتقدة بمعظمها افتقاد القطاع التعاوني إلى الموارد والتنظيم والتجديد. بل إن القطاع التعاوني الذي لا يستهوي الليبراليين الجدد إلا بمقدار ما يستطيعون تحويله إلى اقتصاد السوق. الواقع أن هذا القطاع قد أصابه جمود شديد طويل وتراجع منذ سنين وتسللت إليه دودة السوق إن جاز التعبير فأفسدت مزاياه وشروطه وحالت دون تجدده

وتوسعه وازدهاره بما هو مطلوب بشدة وإلحاح ودون تمكنه بالتالي من الاضطلاع بمهام التنمية الاجتماعية هذه المهام المتزايدة حجماً وتعقيداً وعبئاً.

كيف تواجه دول الرفاه الاجتماعي التحديات الداخلية اليوم؟

كيف تواجه الدولة الاشتراكية الديمقراطية والمجتمع في السويد التحديات الداخلية وتلك الخارجية؟ لا يمكن تحديد هذا الأمر بل لا تمكن الإجابة عليه مسبقاً؟ ذلك أن المناقشات العامة تستمر حول الحلول الرشيدة والسياسات المطلوبة في السويد ومجتمعات الرفاه الاجتماعي الأخرى لتحقيق التوازن الحركي بين النمو الاقتصادي والحراك الاجتماعي وبين الأهداف الاستراتيجية الرئيسة الثلاثة: تأمين معدلات عالية ومستقرة من النمو الصناعي والاقتصادي استناداً إلى التجديد التكنولوجي أولاً، والحفاظ على معدلات وطنية عالية ومستقرة لتشغيل العمالة ثانياً، والحفاظ على منهج الرعاية الاجتماعية وترشيده وتوسيعه وتعميقه لتحقيق رفاه اجتماعي متزايد ثالثاً استناداً إلى التوافق الوطني المتجدد وتجسيده في الميادين الثلاثة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. طبقاً للنموذج السويدي ولنماذج الرفاه الاجتماعي الأخرى ونظام السوق الاجتماعي. إن هذه المواضيع تعني أيضاً الاقتصاديين والنقابيين والسياسيين وأصحاب القرار الوطني في سورية والدول العربية الأخرى وفنزويلا والبرازيل والدول النامية الأخرى.

يواجه الدولة والمجتمع في دول الرفاه الاجتماعي واقتصاد السوق الاجتماعي المهام الكبرى الثلاث المذكورة أعلاه في ظروف العولمة المفتوحة الداهمة القاسية حيث تشتد ضغوط التحرير الاقتصادي والتجاري لتخفيض الأجور وتقليص الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المجتمعية بفعل المنافسة الضارية الأوروبية والأمريكية والأسيوية مهددة بذلك النموذج السويدي باستمرار وسائر النماذج الوطنية الأخرى القائمة على اقتصاد السوق الاجتماعي.

أين تقف أوروبا اليوم من نماذج الرفاه والرعاية الاجتماعية؟

في القرن التاسع عشر، جاء "اختراع الاجتماعي" – بحسب العنوان الموفّق لكتاب الباحث جاك دونزيلو 1– في مواجهة هيمنة الرأسمال الصناعي، نتيجة صدام بين دائرتيْن: الدائرة السياسية التي تقول بالمساواة بين المواطنين وحرّيتهم، والدائرة الاقتصادية التي تحوّل السواد الأعظم للسكّان عبيداً لإرادة أرباب العمل. يوفّر الحقّ الاجتماعي الوسائل لتصحيح هذا الفصام المُندرج في صلب الرأسمالية، من خلال إنتاج أدوات جماعيّة. فالمطلوب حماية فكرة المجتمع

1- DONZOELOT , Jacques, « L'Invention du social », Paris, 1994, Editions Fayard

نفسه في وجه الوهم الزاحف، المُكرَّس من القانونيْن المدني والتجاري، والقائل بأنّ كلّ فعل هو نتيجة "المسؤولية والمبادرة الفردية" وحدها، دون الأخذ في الحسبان التفاوت وميزان القوى. لا يُمكن مثلاً اعتبار عقد العمل وثيقة مُبرمة بين أفراد متساوين.

وُلد الحقّ الاجتماعي من ضرورة أخذ المبدأ الواقعي في الاعتبار، وهو ما ساهم في الكشف عنه علم الاجتماع المُتلعثِم. فبدون قيام مؤسّسات للتعويض، يغرق المجتمع في بربريّة يفرضها عدد قليل على الغالبيّة. إضافة إلى أنّ تطوّر الحقّ الاجتماعي يفترض بالضرورة بزوغ دولة اجتماعية تتجسّد بإقامة الخدمات العامة: فعلى السلطات العامة أن تُنتج باستمرار، وتساعد على إنتاج المزيد من "الاجتماعي" أي من المؤسّسات المتحرّرة بنسب متفاوتة من منطق تبعية الجهد البشري للرأسمال وتجديده (التعليم، الصحة العامة، النقل العام.. الخ).

لذلك لا يمكن الفصل بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية، وهما تفترضان قيام سلطات مضادّة وأفكار مضادّة تخلق هامشاً مستقلاً من العمل أمام السلطة العامة، في إطار نظام عام اجتماعي يتجاوز وزن المصالح الفردية (الرأسمالية، الدينية، الخ...).

لقد تمّ، خلال العقود الثلاث المُنصرمة، "تحييد" كافة هذه "الاختراعات" التي تسمح بالعمل المشترك، أو تفكيكها واحدة تلوَ الأخرى، من خلال إملاءات سياسية نابعة من مراكز السلطة الجديدة "**ما فوق الوطنية**" أو "**ما فوق الديموقراطية**" وأحد أكثرها نشاطاً وهو الاتحاد الأوروبي.

بلغ هذا التدمير حدّاً أعلن معه الاتحاد أنّ المرحلة التالية من "الإصلاح" ستطال بالضبط ما انطلق منه توجّه الاستقلال عن الرأسمالية أي الحق في العمل2.

وبحسب الروزنامة الاجتماعية 2005 – 2010 التي أعدّها السيد خوسيه مانويل باروزو، فإنّ "المفوّضية الأوروبية تنوي اعتماد كتاب اخضر حول تطوّر حقّ العمل. وستحلّل المفوّضية، في هذا الكتاب، التطوّر الراهن لأنماط تنظيم العمل ودور الحقّ في العمل، لمواجهة هذه التطوّرات...

غير أن تفكيك الحق في العمل يتواصل في بلدان الاتحاد الأوروبي بغالبيتها باتجاه لا رجوع عنه وهذا الاتجاه يتحدد بتذويب مبدأ العمل المناسب وتسهيل الصرف أي التسريح من الخدمة وتدخل القوانين المدنية والتجارية في نزاعات العمل ولاسيما لمنع الوقوف والدعوة إلى الإضراب

2- L 'UNION EUROPEENNE; "Agenda social 2005-2010", Bruxelles, 9 février 2005, COM (2005) 33 final, , p.7, - http://europa.eu.int/comm/employment_social/social_policy_agenda/social_pol_ag_fr.html

أمام المعامل. إن هذا التوجه المتواصل يعطي إشارة متزايدة على الاستثناءات التي توضع للمبادئ العامة في حق العمل، وذلك بفتح "خيارات" العودة إلى المسؤولية الفردية بديلة عن تقنين الحق المذكور ووسيلة خبيثة لتعطيله فهذه الاستثناءات تنزع مجدداً عن العمل صفته الاجتماعية لتخضعه إلى وهم الحرية الفردية وبالتالي المخاطرة الفردية[3].

الحياة والصحة والحب مؤقتة كلها فلماذا لا يخضع العمل للقانون نفسه؟

هذا ما عبّرت عنه بوضوح الرئيسة الجديدة لجمعية أرباب العمل، السيدة لورنس باريزو: *"الحياة والصحّة والحب كلّها مؤقّتة، فلِما لا يخضع العمل للقانون نفسه*؟4 " وخير دليل على هذا القضم المنهجي للحق في العمل إعادة النظر في مذكّرة العام 1993 حول ساعات العمل ــ وكلّ تراجع يكون في هذا المجال توطئة لتراجع لاحق ــ فهذه المذكّرة حدّدت العمل الأسبوعي الأقصى بـ48 ساعة، كمعدّل على فترة أربعة أشهر (بما فيها الساعات الثلاث الإضافية). يسمح نمط الاحتساب الجديد بفرض 13 ساعة عمل يومياً، لمدّة ستّة أيام اسبوعياً، بالتناوب مع فترة ثلاثة أيام أخرى بمعدّل ستّ ساعات يومياً، دون تعويض استراحة إضافي على الأربعة والعشرين ساعة الإجبارية في الأسبوع"5.

تترافق هذه القنبلة التفكيكية "بضربة نووية" تسمح لربّ العمل والعامل باللجوء إلى ما هو أسوأ، لو اتفقا على ذلك. إنها عودة إلى أولويّة الاتفاق الفردي على القاعدة الجماعية!

في 22 أيلول/سبتمبر 2004، اقترحت المفوّضية الأوروبية إعادة النظر في المذكّرة حول مدّة العمل. وبدلاً عن التقدّم بخطى صغيرة فإن المفوضية أبرزت في مشروعها الآلية الأوروبية للبناء "التراجعي"، وبالفعل بدأ إلغاء الإمكانية الخاصة بالحصول على استثناءات فردية للاتفاق الجماعي حيث تقترح المفوضية تنظيم هذه الاتفاقات الثنائية من خلال العقود الجماعية.

تزيد المفوّضية الأوروبية الفترة القانونية المحددة لساعات العمل وتدخل عليها "مرونة" باقتراح نصاب أسبوعي من 48 ساعة تُحتسَب على قاعدة 12 شهراً، مع إلزام بعدم تخطّي الـ 65 ساعة أسبوعياً، إلاّ إذا نصّ العقد الجماعي على هذا التجاوز. أما في القطاعات التي تأخذ

3– غوبان كورين GOBIN CORINNE، "**مزورو أوروبا الاجتماعية**" صحيفة ليموند ديبلوماتيك الفرنسية الشهرية عدد تشرين الأول / أكتوبر 2005

4– صحيفة "الفيغارو" الفرنسية اليومية، باريس 30 أيلول/سبتمبر 2005.

5 - Laurent Vogel, " Les surprises de la directive communautaire concernant certains aspects de l'aménagement du temps de travail ", L'Année sociale, Bruxelles,1996

بنظام الساعات "المناوبة"، فإن فترات العمل النشيط وحدها تُحتسَب كوقت للعمل بالتميز بين وقت العمل ووقت الاستراحة6.

واحدة من المساوئ الأساسية للعولمة تتمثل في تقليص مكاسب العمل المأجور بتقليص حقوق العمل الديمقراطية، فبعد تعديل أدخله البرلمان الأوروبي مؤخراً إقتداء بما فعلت بريطانيا تمّ إلغاء مبدأ التخلّي الفردي عن الحدّ الأقصى للعمل الأسبوعي **(الذي يصل إلى 65 ساعة)**، لمدة ثلاث سنوات بعد بدء العمل بالمذكّرة، إلاّ إذا نصّ قانون أو عقد جماعي على عكس ذلك.

هكذا يمكن الاستمرار بتطبيق الاستثناء البريطاني حيث تؤدّي سلسلة التصحيحات الطفيفة المتلاحقة – والتي تُعلَن في كلّ مرة بوصفها انتصارات_، إلى بلورة حق في العمل أكثر غموضاً وتراجعاً مما كان حق العمل الأوروبي، حيث تمنع الاستثناءات المختلفة بتطبيق مبادئ عامة مشتركة.

قبل ذلك أدخل النظام السياسي الأوروبي من خلال طريقة جديدة لمقاربة وقت العمل والسلطة السياسية، تغييراً بالعمق على مضمون السياسة الاجتماعية بتحييد قدراتها على المقاومة وعلى إنتاج مرجعيات غير رأسمالية أو مناهضة للرأسمالية تحقق في سياق التطور منذ توقيع اتفاقية روما في عام **1957**، والدعوة المستمرة إلى الدولتيْن الفرنسية والإيطالية لإعادة اكتشاف المزايا المتاحة بحريّة السوق في وجه ثقافة تدخّل السلطات العامّة في الشأن الاقتصادي. ثم جاء إطلاق الاندماج الاقتصادي في العام **1986** مجدداً عبر مشروع "السوق الداخلية الكبرى" ليؤدي إلى تعزيز أولويّة نظام قانوني رفيع ــ هو نظام الحقّ في المنافسة الحرّة ــ "ويطهّر" النشاط البشري من تدخّلات لا محل لها. ذلك أن "لقانون الموحد" قلص المعيار الاجتماعي المُنبثق عن قانون أو عقد إلى "قواعد الحد الأدنى" التي لا يُفترض فيها أن تثير الاضطراب في نشاط المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة.

لكن دول أوروبا الشمالية والغربية ما تزال والحق يقال متمسكة بقدر كبير بالرعاية والرفاه الاجتماعي والتنمية الاجتماعية حتى الآن حيث ماتزال تستخدم جزءاً من إنتاجها القومي في الإنفاق الاجتماعي (من خدمات اجتماعية) فضلاً عن تطبيق سياسات تهدف إلى تنشيط سوق العمل وتفعيلها.

6- غوبان كورين GOBIN CORINNE، "**مزورو أوروبا الاجتماعية**" صحيفة ليموند ديبلوماتيك الفرنسية الشهرية عدد تشرين الأول / أكتوبر 2005

أظهر تقرير التنمية البشرية المذكور أن دول الشمال الأوروبي تستحوذ على أفضل المؤشرات الخاصة بإعادة توزيع الدخول، منوهاً بأن أنظمة الرفاهية في تلك البلدان ومستوى خدماتها اكثر عدالة من تلك القائمة في بقية الدول الأوروبية الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

سوف تمضي المعاهدات اللاّحقة في استتباع القواعد الاجتماعية إلى النظام الاقتصادي التنافسي، فهذه القواعد يمكن أن تُكمّل هذا النظام إذا ساهمت في حسن سير العمل بالسوق الداخلية، لكنها لا يُمكن أن تتعارض معه أو تناقضه وإلاّ تحوّلت إلى "عائق" يجب إزالتها من الطريق. في العام 1992، أوضحت معاهدة "ماستريخت"، بصورة جليّة، ماهية السياسة الاجتماعية في خدمة التنافس بين المؤسّسات الاقتصادية. وفي العام، 1993، جعل الكتاب الأبيض للمفوّضية برئاسة السيد جاك دولور، وعنوانه "النموّ والمنافسة والعمالة"، من سياسة التوظيف محور الإصلاحات العميقة في سوق العمل وأنظمة الضمان الاجتماعي الهادفة إلى تعزيز التنافس.

في كانون الأول/ديسمبر 2002، وضعت شرعة الحقوق الأساسية، التي تبنّتها المعاهدة الدستورية 2004، الحقّ الاجتماعي ضمن حدود ممارسة "التضامن". وهي تفرض مبدأ "حرّية العمل" الليبرالي وتُعرّض للتأرجح مختلف حقوق التعويض. فالأجر ليس من اختصاص السلطات الاتحادية والتقديمات الاجتماعية غير مضمونة كحقّقي الاستفادة من مواردها.

في العام 2000، أخضعت "استراتيجية لشبونة"[7]، التي تبنّاها المجلس الأوروبي المُنعقد في العاصمة البرتغالية، سائر وجوه السياسة الاجتماعية من تعليم وتقاعد الخ... إلى ضرورات أفضل شروط المنافسة، على أن تُعتبَر عوامل إنتاج، وبشكل ثانوي أدوات للاندماج الاجتماعي. كما شاعت "الوسائل المفتوحة للتنسيق"، بغية توحيد السياسات الوطنية للتوظيف، فتُخرِج الاجتماعي من المجال التشريعي وتقطع المكتسبات عن تاريخ النزاعات الاجتماعية التي أفضت إلى تحقيقها. تنحصر التشريعات الأوروبية عندها بالقليل، بينما يتكثّف تشريع تنظيم حرّية انتقال الرساميل والخدمات والبضائع.

في العام 2004، أكّد مشروع الدستور الأوروبي كافة هذه التطوّرات وأدرجها ضمن إطار سياسي يلفّه المزيد من الغموض، بسبب ابتعاده عن المبادئ الديموقراطية، من حيث أنه لا يفصل بين السلطات ولا يميّز بوضوح بين سلطتيْ الضبط والتشريع الخ...

7 - Bernard Cassen, “ A Lisbonne, naissance de l’Europe SA ”, Manière de voir n 61, op. cit.

حدث هذا التدهور البطيء لأنّ قسماً من اليسار الأوروبي اختار اعتبار البعد الاجتماعي عنصراً يسمح بـ"تحسين الاقتصاد الأوروبي"، مُعتقداً بذلك أنه يمنح هذا البعد المصداقية والضرورة المطلوبتيْن. إنه خيار مزج الماء بالنار (الحقوق الاجتماعية وتنافسية الشركات). وقد أضفى هذا الخيار شرعية سياسية واعترافاً بالكونفيديرالية الأوروبية للنقابات التي تشارك، منذ العام 2000، في المشاورات المباشرة خلال القمم الاجتماعية الثلاثية بين مجلس الوزراء والمفوّضية و"الشركاء الاجتماعيين". أمّا الهدف فهو "تأمين مشاركة فعّالة للشركاء الاجتماعيين في إرساء سياسات الاتحاد على الصعيديْن الاقتصادي والاجتماعي"[8].

إنّ استراتيجية "النموذج الاجتماعي الأوروبي"ــ وليس الليبرالية الاقتصادية أو النظام السياسي غير الديموقراطي للاتحاد ــ هي التي بدّلت في العمق مفهوميْ "الاجتماعي" والسلطة العامة. فسياسة الاتحاد الاجتماعية تحوّلت أداة تدمير لمؤسّسات الدولة الاجتماعية والخدمات العامة، لتعرّض للخطر فكرة المجتمع نفسه.

التناقض بين تضاعف إنتاجية العمل وتجميد الأجور الفعلية.

تتضح من تحليل مؤشري الأجور والإنتاجية في نظام العولمة مفارقة صارخة محددة بالعلاقة بين تطور الأجور وإنتاجية العمل من جهة وتطور الأرباح ووظائف العمل من جهة أخرى، حيث اتصف تطور الاقتصاد الأميركي وهو محرك العولمة الأول بجمود الأجور الفعلية أو ما يقرب من جمودها خلال عشرين عاماً في الربع الأخير من القرن الماضي مقابل تضاعف إنتاجية العمل تضاعفاً كبيراً بفضل التجديد التكنولوجي المتسارع الخلاق.

مفارقة صارخة أولى يتميز بها الاختلال في نظام العولمة الحالية هي توسع البطالة وارتفاع معدلاتها في هذا الاقتصاد مقارنة مع ما كانت عليه في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية العالمية.

مفارقة صارخة ثانية تعكس الاختلال في نظام العولمة الراهنة هي المفارقة بين جمود الأجور الفعلية واشتداد الارتفاع في الإنتاجية وخصوصا إنتاجية العمل في سياق العولمة حيث ارتفعت الإنتاجية وترتفع بمعدلات لم يسبق لها مثيل (بتأثير المنافسة المحتدمة وبفضل التكنولوجيات الجديدة رفيعة الكفاءة عظيمة المردود). وهكذا نجد وعلى سبيل المثال أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة قد ارتفعت بشدة بل تضاعفت على امتداد عشرين عاماً خلت.

8- http://europa.eu.int/scadplus/leg/fr/cha/c10715.htm

ثم نجد مفارقة ثالثة (فائقة الدلالة) بين ارتقاء الإنتاجية وإنتاجية العمل من جانب والتقليص المستمر في الخدمات الاجتماعية والتراجع الفاضح عن الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي من جانب أخر في أكثر الدول تطورا وأعلى الاقتصادات إنتاجية (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وغيرها).

نجد مفارقة رابعة في نظام العولمة الجديدة في نشر نظام العمل المؤقت (إلى جانب البطالة الموسعة) في الدول الصناعية المتطورة بديلا عن نظام العقود الدائمة التي كانت تمنح للعمال بعد فترة من اختبارهم (وهو النظام الذي كان مميزاً للتشغيل في نظام العولمة القائم على السوق خلال الحرب الباردة والتنافس بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي) الرغم من ارتفاع الإنتاجية وتوسع الاستهلاك وتواصل الأرباح وتعزز المؤسسات). لقد أدى نظام التشغيل المؤقت هذا الإحلال إلى مضاعفات سلبية انعكست على القدرة العملية على ممارسة حق التعليم والحصول على القروض المصرفية ولاسيما لبناء المساكن، إلى جانب مضاعفات أخرى انعكست على الأفراد من العمال والعاملات وصحتهم واستقرارهم وسعادة أسرهم وازدهار أبنائهم وضمان مستقبلهم.

كان التفاوت بين أجور العمال وإنتاجية العمل ويبقى سمة بنيوية مميزة لنظام السوق الرأسمالي وقوة محركة له، لكن تسارع الثروة العلمية والتكنولوجية واحتدام التنافس على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية والهروب منه لتحقيق الربح جعلت الفجوة بين الأجور وإنتاجية العمل أوسع من أي وقت مضى بل وتتفاقم اتساعاً ولاسيما في الدول الصناعية المتطورة. وبفضل إزالة الحواجز التجارية وتحرير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود والقارات يحتدم التنافس بين أقطاب الشمال وبين الشمال والجنوب وتستخدم أرفع أنواع التكنولوجيا فعالية وكلفة كما تستخدم أبشع أنواع التنافس في تخفيض الأجور واستغلال النساء والأطفال ولاسيما في الدول الصاعدة والنامية. وتثير الحكومات والشركات الغربية وفي دول الشمال إجمالاً اتهامات ضد دول الجنوب وصناعاتها بالإغراق التجاري أو تندد بالتفاوت في الأجور كما تتذرع القيادات النقابية من أصحاب الياقات البيض بقوانين العمل المتعلقة بحماية الأطفال والنساء من أجل الحيلولة دون نقل الصناعات المتقادمة منها والجديدة إلى الدول النامية بما يضيق وإن قليلاً الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

لذلك فإن الاختلال المرتبط بالعمل وشروطه وبالأجور ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية يتحدد بهدر الموارد البشرية فضلاً عن مضاعفة البطالة وزيادة تأصيلها باعتبار هذه وذاك عاملين بنيويين مميزين لنظام العولمة الراهنة وقوة محركة له ومحرضة على إصلاحه وتطويره. لذلك

يكون ترشيد استخدام الموارد البشرية وتقليص الفجوة (باتجاه سدها) بين الأجور وإنتاجية العمل دافعين لصياغة عولمة جديدة وإقامتها من خلال النقد والوعي والتغيير في إطار الممارسة الديمقراطية.

تحذير من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى حكومة توني بلير من زيادة نفقات الصحة والتربية:

أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معروفين للقاصي والداني بحكم تدخلهما في الدول النامية كلها ابتداءاً من إعادة جدولة ديونها الخارجية ومروراً بإصلاح اقتصاداتها ليبرالياً وانتهاءاً بخصخصة، مؤسساتها الاقتصادية والحيوية، ورغم أن منظمة التجارة الدولية انضمت إلى جوقة "برتن وودز" المذكورة في وقت متأخر ومع انطلاق العولمة الجديدة فإنها بزت الصندوق النقد والبنك الدوليين أو تكاد تبزهما شهرة، خاصة مع انضمام الدول المختلفة تباعاً إليها.

تلك هي أركان العولمة الجديدة المؤسسية الثلاثة لكن وكالة رابعة تقوم من مقرها في باريس بدور ناشط دؤوب خطير في التبشير للعولمة المطلقة والسوق المطلقة والقوانين والأنظمة الليبرالية الواحدة للعالم أجمع. تلك هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تضم الدول المصنفة دولاً متطورة يقوم اقتصادها على نظام السوق.

مع ذلك كان المرشح بلير قد وعد بمعالجة انهيار النظام الصحي البريطاني الذي كان يقدم خدمات مجانية لكل من يقيم فوق الأراضي البريطانية. وكانت الحكومات المحافظة خفضت الميزانيات العامة قبل أن تفرض معايير مردودية والتشجيع على الخصخصة. في العام 1999، خصصت إنكلترا 6،9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للصحة وهو كان من أدنى الأرقام بين دول أوروبا الخمسة عشر مقارنة مع فرنسا (9،3) وألمانيا (10،3)... أما عدد الأطباء لكل 10 آلاف نسمة فهو في بريطانيا 1،7 أي مرتين أقل من ألمانيا (3،4) أو فرنسا (3،2). هكذا تتمدد لوائح انتظار المحتاجين إلى العلاج.

في العام 2001، أطلقت حكومة بلير خطة لردم التأخير[9]. وقد خصصت أموال عامة ورفعت نسبة المساهمات من الأجراء (من 10 إلى 11 بالمائة) أو من أرباب العمل (من 11،8 إلى 13،8 بالمائة). وقد سمحت هذه الأموال ببناء وتحديث وحدات العناية وتوظيف 30 ألف شخص بين 2001 و2004. بيد أن النفقات العامة للصحة التي بلغت 7،7 بالمائة من الناتج

9 –Rapport Wanless, " Securing our future Health, Taking a long term view ".

المحلي الإجمالي بقيت دون الأهداف المنشودة، ولن يصل الرقم إلى 9،5 بالمائة عام 2005. في كل حال بات القطاع العام يتحمل جزئيا فقط بعض العلاجات (العيون والأسنان) التي كانت من نصيبه كاملة في الماضي.

لم يعد بلير النظر في الخصخصة الزاحفة للمستشفيات والتي تبين أن نفقاتها تزداد (ما بين 5 و12 بالمائة بحس المؤسسات[10]). اكتفى بتغيير التسميات محولا هذه المستشفيات إلى "مؤسسات" وليس إلى "تراستات" (شركات).

التوفير يبدأ دائما من موازنات الخدمات الاجتماعية. وها هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لا تفوت على نفسها فرصة المعارك السيئة السمعة تحذر حكومة طوني بلير من زيادة نفقات الصحة والتربية[11]. يبدو أن الرسالة وصلت.

التناقض بين عولمة السوق وتنمية المجتمع يحدد التناقض بين العولمة ونظام السوق الاجتماعي:

لقد ولد نموذج الرعاية الاجتماعية ودولة الرفاه في قلب الصراع بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية والحرب الباردة بينهما خلال المرحلة السابقة من العولمة الرأسمالية غير المطلقة وسوقها الدولية غير الشاملة، ولما كانت قوى النموذج الاقتصادية وأسسه الفكرية وتقاليده السياسية والاجتماعية قد ترسخت في الدول التي قامت بتطبيقه عقوداً متعددة من السنين وعم تطبيقه هذا أوروبا الغربية والشمالية بأسرها فضلاً عن كندا فإن هذا النموذج لقد صمد بقدر كبير، ومع أن هذا النموذج يحقق توازناً في المجتمعات بين المصالح والحاجات وبين النمو والعدالة وبين الربح الفردي والفئوي والأجور وسائر العناصر المحققة للازدهار الاجتماعي والازدهار الاجتماعي فإن هذا النموذج أصابه التآكل ويصيبه الضربات.

ذلك أن السوق الاجتماعي (وتسميته الشائعة دولة الرفاه) نظام يقوم نظام العولمة الرأسمالية الليبرالية على تقديس الربح ورفع السوق إلى مرتبة المعبود وإحلال قيمه الفردية (وغالباً الأنانية) محل القيم النبيلة الرفيعة المتوارثة عبر الأجيال من المراحل التاريخية ومجتمعاتها الماضية بفضل التراث الوطني والشعبي.إن الحقيقة التي لا لبس فيها ولانزاع بشأنها هي المفارقة المنطقية والأخلاقية بين مضاعفة الإنتاجية وإنتاجية العمل في نظام العولمة الجديد بفعل ما تفرض من

10- Allyson M. Pollock, NHC plc, The privatisation of our health care, Verso, Londres, 2004.

11 - OCDE, Etude économique du Royaume-Uni 2004, " Respecter les règles budgétaires tout en améliorant les résultats dans le secteur de la santé ", Paris, 2004.

منافسة ضارية وتجديد تكنولوجي وإنتاجي متناقص العمر خارق السرعة من جهة والتراجع المطلق أو النسبي في النصيب الموجه نحو الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية من فائض العملية الاقتصادية وثمارها الربحية.تتضاعف الإنتاجية وإنتاجية العمل بمعدلات تشبه إن لم تتجاوز المتوالية الهندسية بينما لاتنمو المنافع الاجتماعية المستحقة عنها إلا لماماً بل هي ضئيلة بحيث تقلص الرعاية الاجتماعية وتحول دون التنمية الاجتماعية في البلدان المختلفة. تأخذ الدول لتندمج اقتصاداتها في نظام العولمة وسوقها المفتوحة بحمى "التنافسية" وإلغاء التعليم الديمقراطي المجاني وتقليص سنوات الدراسة الجامعية والعالية وتقديم الطبابة الديمقراطية المجانية في إطار سياسات اقتصادية واجتماعية تتمحور حول تخفيض تكاليف الإنتاج ابتداء بأجور العمال وصولاً إلى الخدمات الاجتماعية والثقافية وسائر المزايا الاجتماعية.

تأثير العولمة ونظامها في التحرير التجاري على العمالة والأجور:

مقارنة بالبلدان الصناعية تمتلك الاقتصادات النامية قوة عاملة وفيرة نسبياً بنمو الطلب على قوة العمل هذه مع اشتداد التدفقات التجارية مع البلدان النامية والبلدان الصناعية، ينبغي لهذا الأمر أن يرفع أجور العمال غير المهرة بالنسبة لأجور العمال المهرة مما يضيق التفاوتات في الدخول.

نظرياً على الأقل ينبغي أن يتوقع حدوث تأثير معاكس بفعل التجارة في البلدان النامية. لكن دلائل التجربة تدفع إلى الرأي بأن تأثير التجارة المباشر على تفاوتات الدخول تأثير صغير.

فضلاً عن ذلك فإن التجارة تبدو مقترنة بتفاوتات أشد في الدخول سواء في البلدان النامية والمتطورة على السواء الأمر الذي يتباين مع النظرية التقليدية والواقع أن الظاهرة التي تتم فعلاً في هذه الحالة هي تأثير التغير التكنولوجي المبني على المهارات المهنية.

كذلك يتحدد تأثير التجارة على أسواق العمل بطبيعة التخصص الدولي ويقدم عمل تابع لمنظمة العمل الدولية في دراسة له عن سويسرا البرهان على أن التغلغل عن طريق الاستيراد يرتبط بالأجور المتخصصة وبصورة رئيسية بالصناعات التي تنتج منتجات متجانسة نسبياً كمنتجات النسيج أما حيث يتم التنافس أساساً من خلال تنويع الصادرات (كما في الصناعات الميكانيكية والهندسية) فإنه ما من دليل على أن التجارة تؤدي إلى انخفاض في الأجور وبقدر ما تتصف الصناعات بقدر ما ترتفع كثافة العمالة الماهرة في صناعات الكوة التجارية Niche Industry بأعلى مما يتحقق بالصناعات المنتجة ومنتجات سلع متجانسة يكون بمقدور التجارة أن تعمق التفاوتات في الدخول.

تدل القرائن المتعلقة بالبلدان الناشئة والنامية التي درسها فريق العمل التابع لمنظمة العمل الدولية على أن التجارة الدولية تميل إلى الترابط مع تفاقم التفاوت في الدخول[12].

في التشيلي وبنغلادش زادت تفاوتات الدخل خلال عملية التحرير التجاري بل إن اتساع التفاوت في الدخل في بتغلادش أدى إلى ركود الدخول لدى أكثر الأسر فقراً بالرغم من حصول زيادات ملموسة ومحسوسة في معدل الدخول لدى الأسر وهذا الأمر مقلق لأنه يظهر بأن الأفراد لا يشتركون في عملية العولمة على قدم المساواة.

يرى الباحث "ريمون توريس" أن التجارة الدولية لايمكن أن تلام اللوم على هذا بمفردها بل إن تقييما نوعياً يدعو إلى الاعتقاد بأن إسهام التجارة الدولية المباشر في زيادة التفاوت بين الدخول في تشيلي خلال الحقبة (1960–1966) ربما تناهز 10% ليس إلا.... إنه لأمر جدير بالاهتمام أن تاثير التحرير التجاري السلبي على العمالة لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بمنافسته في أسواق الاستيراد حيث أن الخسائر النسبية في فرص العمل في جنوب أفريقيا بين عامي (1994–1997) كانت أكبر في القطاعات الموجهة للتصدير منها في القطاعات التنافسية في الاستيراد وتدل دراسات على بلدان نامية متوسطة الدخل أخرى كالمكسيك وكولومبيا وكوستاريكا أن التحرير التجاري قد أسفر عن اشتداد في تفاوتات الدخول[13].

أجر الحد الأدنى... والكثير من الاستثناءات:

في تعداد فوائد "الطريق الثالث"، يذكر البعض ولادة الحد الأدنى للأجر. وهذا هو الدليل كما يقال انه يمكن استخدام العصا مع العاطلين عن العمل (يحرموا من التعويض إذا رفضوا الوظيفة أو التدريب المهني المعروض عليهم) وتأمين العطاء للفقراء. الثبات والكرم هما مكونا الخليط الجديد لليسار الديموقراطي الاشتراكي الأوروبي الفاقد المشروع.

في الواقع، أقرّ طوني بلير، في أول نيسان/ابريل 1999، بعد عامين على وصوله إلى السلطة، حدا أدنى للأجور تقرر الحكومة زيادته وليس أرباب العمل. لا يمكن إهمال هذا المكسب الاجتماعي الذي هو بمثابة ثورة صغيرة في بريطانيا. والجدير ذكره أن غالبية البلدان الغنية تعمل

12 – ROMERO, A.T and Torres , R, Switzerland, Country Studies on the Social Dimensions of Globalization , Geneva 2001 ILO (Figure 5)

13 - WOOD, Openness and Wage Inequality in Developing Countries: The Latin American Challenge to East Asian Conventional Wisdom, In World Bank Economic Review 1997, Vol, 11, No, 1, PP. 33-57
ROBINSON D. Evidence on Trade and Wages in the Developing World , , Paris 1996, OECD (Technical Paper , No 119)
HANSON G and HARRISON , A, Trade , Technology and Wage inequality, Cambridge, Massachusetts 1995, NBER, Working Paper No. 5110,

بحد أدنى للأجور (حتى الولايات المتحدة) أو بالعقود الجماعية (كما في ألمانيا). في فرنسا أنشئ الحد الأدنى للأجور منذ... 1950. في كل حال، إن السواد الأعظم من العمال البريطانيين لا يستفيدون من العقود الجماعية الوطنية، وترتبط أجورهم باتفاقيات محلية لا تأتي في صالحهم.

في العام 1998، كان 26 في المئة من الأجراء يصنفون "عمال فقراء". أربعة ملايين طفل كانوا في حال الفقر ولم يكن ممكنا ترك هذا التدهور يتمادى.

ارتفع الحد الأدنى للأجور البريطاني بانتظام وبنسب لا بأس بها. فمنذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر، يصل إلى 5 جنيهات في الساعة (7،4 يورو)، ويستفيد منه 1،1 مليون أجير يعملون بدوام كامل أي 4،6 بالمائة من الاجراء.

كما أنشأت حكومة بلير حد أدنى للشباب بين 18 و21 عاما تقل قيمته 15 بالمائة عن الحد الأدنى العادي وتبلغ في الساعة منذ أول تشرين الأول/أكتوبر 4،25 جنيه. بعد عامين أو ثلاثة من الخبرة في وظيفة ما، ولو انه يقوم بعمل مماثل تماما لزميله، فان الأجير الشاب معرض لعقوبة مالية. وعندما يتجاوز سن الـ22 يقوم أحيانا يصرفه رب العمل لتشغيل أجير شاب. فيجد "الشاب ــ العجوز" نفسه عاطلا عن العمل ومضطرا للقبول بمشروع التشجيع على العمل المقدم له وإلا انخفض تعويض البطالة الذي يستفيد منه. انه دخول غريب إلى عالم الكبار...

تحت ضغط أرباب العمل، وفي سعي لإخراج الشباب بين 16 و17 عاما من النظام التربوي المتأزم، تخيلت حكومة بلير أيضا، في تشرين الأول/أكتوبر 2004، حدا أدنى أكثر انخفاضا، بقيمة 3 جنيهات الساعة أي 40 في المئة اقل من الحد الأدنى العادي وبالطبع دون برامج تدريب مهني. 30 بالمائة من هذه الفئة العمرية "تستفيد" منه علما أن هؤلاء الشباب لا يستفيدون من صناديق التعويضات ذات المردود الثابت والتي اختفت عمليا لصالح الداخلين الجدد إلى الوظائف. هكذا يستغلون في البداية ولا يحظون بمدخول كاف في النهاية.

مع ذلك فان الحد الأدنى البريطاني ليس أدنى أجر يدفع. ففي العام 2004، تقاضى 272 ألف شخص أجورا أقل من الحد الأدنى (أي 1،1 بالمائة من السكان مقابل 0،9 قبل أربع سنوات). وتلك ليست سوى إحصاءات رسمية تخفف من حجم الظاهرة. والبدلات المتدنية هذه تذهب إلى النساء والمهاجرين (20 بالمائة مثلا من الأجراء الباكستانيين والبنغاليين).

إن نسبة "العاملين الفقراء" التي انخفضت خمس نقاط بين 1999 و2004 ما تزال مرتفعة كثيرا (21 بالمائة) وكذلك الفروقات الاجتماعية: فان 20 بالمائة من الأجور الأكثر ارتفاعا تبلغ خمسة أضعاف الأجور الأدنى. وفي فرنسا حيث الفارق يبلغ أربعة أضعاف، فان عدد الذين

يتقاضون الحد الأدنى للأجور تضاعف خلال 15 عاما من 8،2 عام 1990 إلى 15،6 بالمائة عام 2004. رقم قياسي مطلق

نهوض النضال المطلبي لدى العمال ضد انخفاض الأجور وشروط العمل في الصين:

وفقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن التجارة الدولية لابد أن تساعد إذا نمت في ظروف محددة على تخفيف التفاوتات بين الدخول في البلدان النامية وتهدد بزيادة التفاوتات في البلدان الصناعية حيث تجتذب البلدان الأول الشركات المستثمرة بصورة متزايدة للاستفادة من وفرة القوة العاملة وانخفاض أجورها لدى مقارنة هذه البلدان مع البلدان النامية فإن الأخيرة تمتلك بقدر وفير قوة عمل غير مؤهلة.

يتزايد في الصين عدد الاجتماعات العمالية المطلبية حيث يزداد العمال وخاصة الاجيال الجديدة منهم وعياً بحقوقهم. لقد بلغوا أيضاً نقطة لم يعد عندها الوضع مقبولاً فضلاً عن ذلك فإنه يتوفر في النظام الحالي للعمال والمواطنين الآخرين هامش من المناورة يتيح لهم كي يدافعوا عن حقوقهم طالما ان دفقاعهم لا يضع الحكومة موضع الاتهام.

بهذا صرح السيد لي اولانغ Li Olang مدير المنظمة "مراقبة أوضاع العمل في الصين" (China Labour Watch) وهي منظمة أميركية غير حكومية للدفاع عن حقوق العمل إن لي أولانغ عامل سابق صيني يعيش اليوم في الولايات المتحدة الاميركية ومنها ينسق شبكة من الأنشطة في الصين.

الحق أن المدافعين عن حقوق العمل لا يواجهون مهمة سهلة فالسلطات المحلية في الصين تسعى لحماية الاستثمارات الأجنبية وجهاز الشرطة يصرف الأمور تصريفاً كيفياً وتعسفياً باعتقاله في حال التجاوزات أشخاصاً يحولهم من ثم إلى كبش فداء.

إن الفعل المتمثل في قيام مصنع ما بخرق قوانين العمل السارية في الصين أمر ثانوي (تزويقي) وذلك لان العمال لا يملكون ملاذاً يلجؤون إليه، لكن بضع حالات قانونية كالاضرابات في شركة ستيلا (Stella) الدولية الناشطة في الصين وهذه الشركة التي تتخذ لنفسها مقراً في بلدة دونغ غوان (Dongguam) قرب مدينة كانتون ومزود بالجملة بالتجهيزات الرياضية المعروفة نايك (Nike) وريبوك (Reebok) شهدت في العام 2004 إضرابات استخدم فيها العنف.

في هذه الحالة تحديداً تمكنت المنظمات غير الحكومية وبعد معركة طويلة من أن تفوز في العام الجاري 2005 بإطلاق سراح العمال المضربين الذين حكموا بسنوات متعددة من السجن.

قلما تشير وسائل الإعلام الصينية إلى الحركات الاجتماعية والإضرابات لكن قضية الإضراب العمالي في شركة ستيلا أصبحت القضية المتداولة في وسائل الإعلام شأنها شأن انتحار عدد من العمال المهاجرين بعد انهيارهم عصبياً

تخشى السلطات الصينية أشد ما تخشى حالة تحمل أعراضاً (Symptumes) مماثلة لأعراض رابطة "التضامن" (Solidarmosc) البولونية أي تشكل حركة عمالية مستقلة سيما وأن دعاة العولمة البديلة (Les Alterondistes) يواصلون نشاطهم ويقومون يقومون به من أعمال وهكذا فإن السلطات تصبح اقل فأقل تجاهلاً وأقل فأقل اكتراثاً لما آلت إليه وتؤول حال الفلاحين المتمولين إلى يد عاملة بخسة الأجور.

في مقالات نشرت حديثاً حذرت الصحيفة الصينية اليومية (الصين اليوم) (CHINA Today) من أن مجموعات غير منظمة من العمال الوافدين من مناطق مشتركة تتشكل ذاتياً لاسترداد الأجور غير المدفوعة من أرباب العمل لا تتردد هذه المجموعات في اللجوء إلى العنف أحيانا وتقترح (الصحيفة) بهذا الشأن إقامة نقابات لدى الشركات الخاصة وذلك بموجب القانون الصادر عام 2003.

تذكر الصحيفة الصينية على وجه الخصوص حالة النقابات التي أسسها عمال مهاجرون في مدينة ييفو Yiwo في محافظة جايغان (Zheigan) اوييوو حيث نجحوا في الحصول على تدخلات للتوسط في النزاع العمالي حتى من نقابات رسمية تابعة لاتحاد النقابات الصيني وخاضعة للحزب الشيوعي الصيني.

تقوم العولمة الراهنة على اقتصاد السوق، وتتحقق هذه العولمة باعتمادها ركنين أساسيين هما تحرير التجارة وحركة الرساميل، في إطار الليبرالية الجديدة الاقتصادية، وتنشيط بشكل متزايد ولافت للنظر نزعة مقلقة للاندفاع في التحرير الاقتصادي دون تملك رؤيا مستقبلية واستراتيجية لاقتصاد سوريا ومجتمعها.

ترتبط هذه النزعة وهذا الاندفاع بتغييب غير مقبول (بصرف النظر عما إذا كان عفوياً أو مقصوداً) للجوانب السلبية الاقتصادية والاجتماعية لعملية العولمة. ما من ظاهرة معقدة في الحكم أو الاقتصاد أو المجتمع إلا وتتصف بخصائص وآثار متناقضة وكذلك العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة فهي تحمل مزايا كثيرة ليس أقلها ترشيد الإنفاق وتحسين الاستفادة من الموارد والتركيز على تنمية الموارد البشرية والإشادة بتحدي المنافسة الايجابي سواء كان هذا التحدي بين العمال أو أرباب المال والصناعة، أو كان تجارياً متعلقاً بتبادل السلع أو الخدمات. إن صفة مميزة للعولمة الليبرالية الجديدة هي تناقض خطابها الايديولوجي وفعلها الموضوعي، فهي تناقض

اهتمامها المعلن بترشيد الإنفاق وحسن التخصيص للموارد من جهة بتشبثها الفائق بتجميد الأجور (إن لم يكن تخفيضها) وإحالة العمال على التقاعد المبكر (إن لم يكن تسريحهم) والتغافل عن أولوية النمو وعن الصفة المرجعية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأولويتها على التوازن والترشيد المالي حيث يتحول هذان التوجهان الوسيطان من حيث الوظيفة الاقتصادية إلى بديل عن النمو والتنمية أو بأحسن الأحوال كابح حقيقي لهما.

مصاعب التوفيق بين اقتصاد السوق والحاجات الاجتماعية في الصين، والقلق من مضاعفات الأجور المتدنية:

عدّت منظمة غير حكومية مقرها في هونغ كونغ 75 ألف نزاعاً عمالياً خلال العام 2004 وقد شملت هذه النزاعات المطلبية ثلاثة ملايين من ذوي العمل المأجور وإزاء هذه الظاهرة بدأت الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الصين بالتساؤل عما إذا كانت هذه الظاهرة الاجتماعية الاحتجاجية المتنامية يمكن أن تترك تأثيراً محسوساً على صورتها لدى الرأي العام.

يروي عمال مقنعو الوجوه كيف ينبغي عليهم أن يعملوا بتواصل في حرارة لاهبة ساعات طويلة إضافية دون مكافأة لقائها وتجد بعض هؤلاء العمال وقد شد ضماد إلى أذرعهم وذلك لأنهم أصيبوا بجروحهم من خلال عملهم في مطابع خالية من الحماية لينتجوا كتباً Walt Disny (والت ديزني) للأطفال في مصنعين بمحافظة غوناج دونغ في جنوب الصين.

لقد أعد ناشطون في هونغ كونغ سراً فيلما أنتجوه لدى حركة أمريكية للبدائل وهي لجنة العمل الوطني NLC وأحدث هذا الفيلم رد فعل كبير لدى عرضه في شهر آب قبل افتتاح منطقة ديزني لاند في مدينة هونغ كونغ.

تراجع دولة الرفاه الاجتماعي في دول الشمال والجنوب بفعل العولمة.

يؤدي نظام العولمة إلى ردَة اجتماعية تمتد عبر العالم من أدناه إلى أقصاه تجري أمام ناظرينا وتستهدف هذه الردة خدمات التعليم والصحة والسكن ونظام الرعاية الاجتماعية. حيث تم التخلي بقدر كبير عن جزء واسع من هذه الخدمات وفقد نظام التعليم ونظام الصحة طابعهما الديمقراطي (الشامل اجتماعيا) والمجاني كذلك يتم تقليص الموازنة المتعلقة بالتعليم والموازنة الخاصة بالصحة حيث تطرح في معظم الدول استراتيجية الصحة الأساسية (غير التخصصية وغير الجراحية بديلاً عن التأمين الصحي الشامل الذي كان معمولاً به) ولم تعد الجامعات قادرة على استيعاب الناجحين في الشهادة الثانوية كما يتضح من مثال سورية خلال السنوات

الأخيرة(2001ــ 2004)، ويتراجع بناء المساكن التعاونية بفعل شدها إلى اقتصاد السوق وتغلغل هذه في قطاع السكن التعاوني. هذا نقد للعولمة السياسية ووضع ثغرات واضحة على غرار العولمة الاقتصادية بالرغم من تزايد الحاجة الموضوعية إليها بفعل التزايد السكاني وتدهور الدخول لدى الطبقات الوسطى[14].

توسع البطالة البنيوية وتضاعف البطالة المطلقة:

تؤدي هذه العولمة إلى توسع ظاهرة البطالة وتضاعفها وانتشارها حيث ارتفعت معدلات البطالة الدنيا في اقتصادات مختلفة خارج الأزمات الدورية لفائض الإنتاج مقارنة مع ما كانت عليه خلال حقبة الحرب الباردة.

التحول عن نظام العمل المستقر إلى نظام العمل المؤقت

إن حجم البطالة البنيوية المستمرة قد تضاعف بشدة مقارنة بما كان عليه في الاقتصادات المتطورة والاقتصادات النامية على السواء. لقد جرى ذلك بفعل التحول الذي تم في نظام العمل العالمي خلال السنوات العشر الماضية نفسها عن نظام العمل المستقر (أي القائم على عقود ثابتة وغير محصورة زمنياً) إلى نظام العمل الجديد القائم على التشغيل المؤقت تخفيفاً من تكاليف العمل ورفعاً للقدرة على المنافسة.

الباب الثاني: اقتصاد السوق الاجتماعي والبلدان النامية في عصر العولمة الجديدة:

نأتي هنا إلى البلدان النامية التي تعرف تحديداً بأنها بلدان متخلفة ذات اقتصادات منخفضة الإنتاجية ضعيفة الفائض الاقتصادي لا تملك ما يلزمها لتمويل التنمية الاجتماعية. نلاحظ هنا تناقضاً واضحاً بين واقع التخلف التكنولوجي والصناعي والإنتاجي ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان اقتصاد العولمة الراهن يتصف بالتنافس (وهي سمة مميزة للعولمة التي تقوم على إزالة الحواجز الجمركية واقامة اقتصاد السوق الحر المبني على المنافسة المباشرة بالغة الحدة مما يجعل هذه المنافسة تفرض تقليص التكاليف بشكل أشد مما كانت عليه الحال زمن الحرب الباردة عندما كانت الدول المتخلفة تفرض أنظمة للحماية الجمركية بحيث

14– الزعيم عصام، "**نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة**" قضايا فكرية القاهرة الكتاب الحادي والعشرين يناير 2005 مكتبة مدبلولي

لم يكن التهديد التجاري يأتي من منافسة مباشرة مطلقة , كان التنافس قائماً ولاشك ولكنه لم يكن مطلقاً أو شديداً للغاية وإنما ذلك بسبب وجود عوائق جمركية وتجارية أمام استيراد المنتجات.

أما اليوم وبعد إزالة عوائق التجارة العالمية وعوائق التجارة بين الدول العربية وسورية، وبين سورية والاتحاد الأوربي، وبين سورية ودول العالم الأخرى من خلال منظمة التجارة العالمية فلم تبق أو لن تبقى حواجز حمائية مما يعني أن التهديد التجاري يصبح مباشرا وشديدا للغاية الأمر ويفرض يجعل التقليل المستمر من تكاليف الإنتاج لمواجهة المنافسة المتزايدة بأكثر من أي وقت مضى، ومعنى هذا أن سورية لن تستطيع المنافسة إلا إذا خفضت تكاليفها الإنتاجية بشدة واستمرار رفعها إنتاجية عمالتها بالتلازم مع رفع الإنتاجية العامة في الاقتصاد الوطني.

خصوصية التطورات الاقتصادية والبنية الاقتصادية في سورية في مواجهة العولمة والآخذ باقتصاد السوق الاجتماعي:

اندمجت سورية بالنظام الرأسمالي العالمي من خلال التجارة الكولونيالية ثم التوسع الكولونيالي والاستعماري إلا أنها أقامت نوعاً من الاستقلالية. وإن العلاقة مع الدول الاشتراكية كانت علاقة مضادة للعلاقة مع الدول الرأسمالية. ويعود الاندماج النسبي لسورية في النظام الرأسمالي أثناء الحرب الباردة إلى وجود نظامين: نظام السوق الرأسمالية، ونظام الاقتصاد الاشتراكي الذي لم يتمكن من الفوز بالمباراة تاريخياً. أقامت كل دولة لنفسها هامشاً معيناً، لأن التجارة لم تكن قد وحدت العالم بعد، والرأسمالية لم تكن قد نجحت في تحرير الأسواق العالمية تحريراً مطلقاً. بفضل تشكل عالم بأكمله خارج السوق، وكان قادراً وصالحاً لأن يكون نظيراً تجارياً واقتصادياً لسورية وفعلاً تعاملت سورية مع العالم الاشتراكي سابقاً في الميادين التجارية والتكنولوجية والصناعة والنقدية والمالية بأسعار مختلفة عن اسعار السوق الرأسمالية واسعار صرف مختلفة عن أسعار الصرف في الاسواق المجاورة ومعدلات فائدة على الديون مختلفة بوضوح عن أسعار الفائدة والصرف وهكذا وفي سورية نفسها تحديداً برز في السنوات الستين والسبعين والثمانين توجه قوي بالاقتصاد والصناعة نحو الداخل، على أساس استراتيجية الإحلال محل الواردات. هذا بحد ذاته يقلص من عمق الاندماج بالسوق.

اندمجت سورية والدول العربية الأخرى في السوق الرأسمالية مع تداول النظام الرأسمالي مركنتالياً (تجارياً) ثم كولونيالياً وأخيراً إمبرياليا لكن اندماج سورية في السوق الرأسمالية العالمية خفف شدة وتراجع في زمن الحرب مع التوجه الاشتراكي عندما وزعت سورية في السنوات

الستين والسبعين والثمانين علاقاتها التجارية بين الدول الغربية والاشتراكية والعربية والناميـــة. والعلاقة مع الاتحاد السوفييتي أدت إلى التخفيف من غلاء الاندماج بالسوق الدولية، وبقي الـــنفط والقطن والمنتجات الصناعية غالباً تصدر إلى الدول العربية والرأسمالية، وبالتالي فإن الاندماج في السوق ليس جديداً.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وتوحيد العالم بإطار السوق واجهت الدول النامية، ومنها سورية، واقعاً جديداً يتميز بأن النظام الاقتصادي السابق لم يتمكن من تحقيق ما كان مأمولاً منه تحقيقاً كاملاً. واليوم أصبحت الشروط مختلفة، وأصبح ــ خلافـــاً للماضـــي ــ علـــى الدول المتخلفة أن تند مج باقتصاد السوق.

سورية كانت مندمجة بالسوق لكن اندماجها لم يكن عميقاً، لكن كل الـــدول حـــول ســـورية أصبحت مندمجة في اقتصاد وحتى منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، أو أنهـــا علـــى وشـــك الانضمام إليها.

إن تغير شروط العلاقات الدولية تترك انعكاساً على واقع سورية. وإن التخصص الســـوري في زمن الحرب الباردة لم يعد مناسباً مع الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي مرحلـــة الرأسمالية العالمية أو مرحلة العولمة الرأسمالية الراهنة.

تنطلق الليبرالية الجديدة من فرضية أن السوق آلية مثلى للعمل الاقتصادي، وأن تدخل الدولة هو شر الشرور. ولذلك فإن تحقيق التقدم الاقتصادي يكون بتفعيل السوق، وإطلاق العنان لهويتها. وبالتالي يعني وقف تدخل الدولة، ومحاصرته، ومنعه من الميدان الاقتصادي المباشر.

إن هذا الأمر ليس صحيحاً، وكل الدول الصناعية البرجوازية حققت الثورة الصـــناعية مـــن خلال ثورة اقتصادية قامت فيها الدولة بدور كبير وكان دور الدولة الاقتصادي والتدخلي اشد فـــي النهضة الاقتصادية، كما في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، ولاحقاً في ماليزيا وتايلاند والصين، ومؤخراً في الهند. ولذلك فالقول إن اقتصاد السوق يعني عـــدم تـــدخل الدولة، مقولة غير صحيحة وغير عملية لأنها تتناقض والواقع التاريخي الراهن على السواء فهي لذلك مقولة أيديولوجية ليست إلا.

هذا الواقع يجعل تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي مهمـــة صـــعبة لان ســـورية بلـــد نـــام واقتصادها متخلف واعني بالتخلف التخلف في نمط التخصص الدولي والتخلف في نمط الصناعة

التحويلية والتخلف في تحقيق القيمة المضافة، وضعف الفائض الاقتصادي المتحقق في العملية الاقتصادية.

إن المهمة أصعب أيضاً لأن سورية لم تقرر بوضوح ولم تتحرك بالسرعة الكافية لتطوير الصناعة التحويلية فضلاً عن أن التضامن الاجتماعي وتفعيل النظام الضريبي لا يتحققان في الواقع بالشكل المنشود ليس لأن اقتصاد سورية متخلف نمطاً فحسب وإنما لأن نفطها ينضب ودخل صادراته يتراجع بينما يزداد استيراد المشتقات النفطية وترتفع، والمشكلة أصعب أيضا لأن سورية إذا لا توجد في سورية عوامل تساعد على تحقيق التوازن الجدلي الضروري بين نظام السوق وتحقيق النمو الاقتصادي وتفعيل السياسات الإنمائية الاجتماعية.

يتطلب تحقيق التنمية الاجتماعية أقصى دخل اقتصادي ممكن واقتطاعاً لحصة منه لاستخدامها في التنمية الاقتصادية بين الإنماء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والدفاع الوطني والتوفيق بين هذه البنود الثلاث من الحصة المقتطعة من الفائض الاقتصادي يتطلب تدخل الدولة، وقيام عقد اجتماعي بين الأطراف المعنية، الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي يعني استقلال النقابات في القطاعين العام والخاص واضطلاعها الجاد والفعال بالنشاط المطلبي واسترداد العمال والنقابات حق الاحتجاج والإضراب إلى جانب الحق في المبادرة والتفاوض مع أرباب الصناعة والأعمال وتدخل الدولة لترعى مبدأ السلم المتحرك للأجور وتطبيقه، وهذا السلم المتحرك يقوم على تحريك الأجور لمواكبة الزيادات في الأسعار فإذا زادت الأجور، زادت القدرة الشرائية وبالتالي زاد الرفاه الاجتماعي.

التحديات الوطنية واقتصاد السوق الاجتماعي في عصر العولمة الراهن

تحديات العولمة ونظام السوق للدول النامية في مجال التنمية الاجتماعية

ما تواجه السويد ونموذجها من دولة السوق الموجهة والرفاه الاجتماعي يواجه أيضاً سائر الدول والمجتمعات الآخذة باقتصاد السوق الاجتماعي حيث يتعرض هذا التنظيم الاقتصادي الاجتماعي إلى تحدي العولمة التجاري والتكنولوجي القائم على تغليب السوق على المجتمع وتغليب الربح على الأجر وتغليب السلعة الرخيصة منخفضة الكلفة والجودة (على طريقة "الوجبات السريعة" الرديئة) على السلعة النبيلة أو الأصيلة عالية الكلفة والجودة.

إزاء هذا الضغط الخارجي المتسلل للتجارة الحرة والاستثمار الأجنبي الحر تواجه الدول المذكورة ونماذجها من اقتصاد السوق الاجتماعي خياراً صعباً بين منهجين أولهما التمسك بالتوازن بين اقتصاد السوق ورفاه المجتمع وإخضاع أولهما للثاني بالسعي الدؤوب المستمر لرفع الإنتاجية وإنتاجية العمل مقابل المزيد من الأجور والمزايا والخدمات الاجتماعية والثقافية والروحية. أما الثاني هو التخلي عن هذا النموذج المتوازن وتبني الرأسمالية الفجة ووضع السوق في مرتبة المعبود فوق الشعب ومصالحه الحيوية وفوق المجتمع ومتطلباته الاجتماعية والإنسانية وفوق السلطات السياسية المعبرة عن الإرادة الوطنية الديمقراطية وفوق الديمقراطية الاجتماعية وواجباتها الوطنية والمهنية. كل ذلك لتحقيق مكاسب مغرية تنحصر بالنخبة الطبقية والقلة الاجتماعية وتدفع بالأغلبية الاجتماعية إلى الانحدار المادي والروحي.

تحدي الإصلاح والإنماء والعوائق القائمة أمام اقتصاد السوق الاجتماعي:

أجل تعترض الدولة صعوبات جمة في تطبيق هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي في سورية هذا النظام في الأمد القصير وربما في الأمد الوسيط لأن تطبيقه يستلزم نمواً اقتصادياً فعالاً وتوسعاً كبيراً بمعدل نمو لا يقل عن سبعة إلى تسعة بالمائة ومعدل استثمار يتراوح بين 40 بالمائة و50 بالمائة كما يستلزم ترشيداً إنمائيا فعالاً في الإنفاقات الاقتصادية والاجتماعية على السواء أو تقلصها كما تنص وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول المتخلفة لذلك تلزم أيضاً إزالة جملة من العوائق البنيوية والأخرى النابعة من نظام السوق وسياساته.

واجهت سورية على الدوام مهاماً مترابطة ثلاث هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والدفاع الوطني (وإنهاء الاحتلال). أما المهمة الأولى فتتحدد بتطوير الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد متطور يعزز الاندماج بين القطاعات عبر الإنماء وينقل تخصص سورية في الاقتصاد الدولي من

النمط البدائي المحدد بإنتاج المواد الخام والأولية إلى نمط متطـور محـدد بالإنتـاج الصـناعي التحويلي المتطور والانتقال إلى الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

تراجع في مصادر النمو الكمية فالاستثمار المادي يتراجع خاصة الاستثمار الخـاص الـذي ينعكس بيئة استثمارية ضعيفة من النواحي القضائية والتشريعية وكنتيجة هـذا التراجـع نلاحـظ تراجع معدل التشغيل الذي اصبح سبباً في تراجع النمو الاقتصادي.

تفعيل النمو الاقتصادي ورفعه إلى معدل 7 بالمائة (حسبما أعلن رسمياً في الخطة الخمسـية "الجديدة") لكن هذا المعدل الخارق غير واقعي على الإطلاق رغم انه ضروري تاريخيـاً أقصـى الضرورة وذلك لان المبشرين بهذا النمو هم أنفسهم الذين جاهروا بفـرض العقـم الاسـتثماري والاقتصادي على الدولة ودعوا صراحة إلى إلغاء تدخلها الاقتصادي بينما يعد هذا التـدخل أحـد الشروط الحيوية للإقلاع الاقتصادي وتفعيل النمو لا بل انهم يتأرجحون بين الإعلان طيلة السنتين الماضيتين عن وقف الاستثمار في القطاع العام الصناعي بشيء من العزم والتباهي والدعوة إلـى تفعيل الاستثمار مستبعدين في الوقت نفسه توسعه القطاع المذكور وهم يتجاهلون عمليـاً القطـاع المشترك ويفتقدون إلى رؤية استراتيجية لتطوير القطاعات العام والخاص والمشترك في الصناعة التحويلية والتكنولوجية الجديدة.

فضلاً عن القطاع التعاوني وتحديثه (لابد من مضاعفة معدل اسـتثمار أجمـالي لمصـادره المختلفة إلى ما لا يقل عن 40 بالمائة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي) حتى يتيسر تحقيق النمو المقترح بمعدل 7 بالمائة سنوياً) يذكر المرء بـ "**عودة غودو**" للكاتـب المسـرحي الايرلنـدي الكبير "**صموئيل بيكت**" حيث تتمحور المسرحية على انتظار عودة بطلها "**غـودو**" دون ان يعـود أبداً.

التحدي الأول: التحدي السكاني لاقتصاد السوق الاجتماعي:

تزايد السكان في سورية بمعدل عالٍ فاق 3 بالمائة سنوياً خلال أربع عقود تلت الاسـتقلال، بيد ان هذا النمو تراجع بشكل مستمر بشدة خلال النصف الثاني من السنوات الثمانين وعلى امتداد السنوات التسعين وصولاً إلى الوقت الحاضر وجرى هذا التراجع بتأثير عوامل متعددة لعل أهمها انهيار الدخول أو تأكلها بفعل اقتطاع المعونات الإنمائية العربية وخاصة منها الخليجية والثنائيـة وانهيار أسعار النفط وعوائده والتعرض لدورة جفاف تواصلت أربعة عوامل وتضـاؤل قـدرات الاستثمار وركود البناء السكني التعاوني هذا في مستوى التخطيط الاقتصادي المركـزي حيـث

تعطل طيلة السنوات (1986 – 2000) إقرار الخطط الخمسية السادسة والسابعة والثامنة هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن فقد انتهت الدولة في عام 1982 التزامها بتشغيل الخريجين وبرزت البطالة تدريجياً بفعل الانكماش الاستثماري ثم استعمال الأزمة الاقتصادية (حتى مطلع السنوات التسعين) وتعذر تأمين السكن والتأخر في الزواج

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع النمو السكاني إلى 2.56 بالمائة خلال الحقبة (1993 – 1999) ومع تواصل الركود الاقتصادي إجمال وانخفاض القدرة الشرائية لدى العاملين بأجر نزلت وتنزل أعداد متزايدة من النساء المتزوجات وحتى الأمهات إلى سوق العمل ليعملن إضافة إلى أزواجهن وآبائهم لمواجهة الارتفاع في أعباء المعيشة الأمر الذي يحد منطقياً من حالات الإنجاب لدى الأسر العاملة فإذا أضفنا إلى هذا وتواصل خلال العشرين سنة الماضية الركود في قطاع البناء السكني إجمالا والتعاوني منه مخصصاً استطعنا ان نفهم لماذا ارتفع سن الزواج باستمرار حتى تجاوز 29 عاماً ولماذا مال معدل الإنجاب الوطني إلى الانخفاض المستمر فاستمر معدل النمو السكاني في ميله إلى الانخفاض

التحدي الثاني: البطالة:

بلغ وسطي معدل نمو السكان 3.36 بالمائة و 2.7 بالمائة و2.45 بالمائة للفترات 1990 – 1995، و 1996 – 2000، و2001 – 2003 على التوالي وقد بلغت الزيادة في عدد السكان في سن العمل للفترة 1990 – 1995 في المتوسط 286 ألف ومعدل المشاركة 58 بالمائة تمثل حوالي 166 ألف طالب للعمل بنفس الوقت الذي كان فيه الاقتصاد السوري قادراً على توفير 198 ألف فرصة عمل وبالتالي خلق 32 ألف فرصة عمل من البطالة المتراكمة

على النقيض من ذلك فقد بلغت الزيادة في عدد السكان في سن العمل في الفترة 1999 – 2003 في المتوسط 375 ألف وبمعدل مشاركة 57 بالمائة أي 214 ألف طالب للعمل ووفر الاقتصاد السوري 162 ألف فرصة عمل وبالتالي فإن عدد العاطلين عن العمل ازداد بمعدل 52 الغ عاطل سنوياً خلال هذه الفترة ومن المتوقع ان يصل هذا المعدل إلى 18 بالمائة عام 2010 مع استمرار السياسات الحالية مع تقدير استقرار معدل المشاركة المنقح واستمرار نمو السكان بمعدل 2.45 بالمائة سنوياً وبحساب مرونة المشتغلين بالنسبة للنمو الاقتصادي فان اسقاطات النمو قادت إلى هذه النتيجة عن البطالة.

التحدي الثالث: ضعف التأهيل والحاجة إلى نقلة استراتيجية في الموارد البشرية:

إن لانخفاض الإنتاجية أسباب عديدة ولكن الأخطر فيها هو تراجع المستوى التعليمي للمشتغلين في سوريا فقد بلغ نسبة الحاصلين على الابتدائية فما دون 66 بالمائة من مجموع المشتغلين و 12 بالمائة يحملون الإعدادية و 7 بالمائة يحملون الشهادات الجامعية لعام 2003 ولايمكن بهذه التركيبة دخول سباق التنافسية مع دول العالم التي سبقتنا في التعليم والبحث العلمي ولايمكن بناء صناعات ذات تقانة متقدمة وفق هذه الظروف مما يعطي أولوية قصوى للتعليم الكمي والنوعي بالإضافة إلى التدريب ولتأهيل المستمر.

لابد إذا من تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بقطاعاته العامة والخاصة والمشتركة والتعاونية من خلال حسم خيار الإصلاح وإعادة تحديد التعددية الاقتصادية والاجتماعية وفق القرارات الجديدة ومكافحة الفساد وزيادة الفعالية الحكومية والانسجام بين الجهات المختلفة المسؤولة عن صنع القرار الاقتصادي.

يتحدد التحدي الثالث بتعزيز ديمقراطية التعليم ومجانيته وتمديد التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية وتوسيع التعليم العالي والجامعي التخصصي والتحول من التعليم الكمي إلى التعليم النوعي وتحديثه أسلوبا مضموناً بالاستفادة من تقانات المعلومات والاتصالات وتطوير مضمونه العلمي والتقاني وربطه المباشر بالعمل والاستثمار وإنتاج السلع والخدمات من خلال نظام الحاضنات من جهة وبالصناعة والقطاعات الرئيسة في الاقتصاد من جهة أخرى.

إن هذا التطوير والتحديث في قطاع التعليم يستوجب إنفاقاً استثمارياً هائلاً إن لتنمية الموارد البشرية وتأهيل الكفاءات التعليمية والفنية المساندة والإدارية أو لتوسيع البنى المادية وتطويرها (بما في ذلك إحلال مبانٍ حجرية ومعمارية مأمونة عصرية لائقة محل المدارس والصفوف الطينية)، كما يتطلب استثمارات كثيفة في العتاد التعليمي ولاسيما المهني والتخصصي القائم على التقانات العالية والجديدة وفي البحث التطبيقي والبحث والتطوير.

التحدي الرابع: النضوب النفطي وعواقبه المالية والاقتصادية والانعكاسات على إيرادات النفط الحكومية:

تزايد الاعتماد على القطاعات الريعية والعودة إلى مرحلة تنموية متأخرة ازداد فيها الاعتماد على العوامل الطبيعية أكثر من الإنسان، وينعكس ذلك على الجوانب الاجتماعية من حيث

انخفاض العائد الاقتصادي وبالتالي يتراجع رفاهية المجتمع من جهة وبذل الإنسان لأقل من قدراته الكامنة يسبب مشاكل اجتماعية وسياسية ونفسية.

التوجه نحو اقتصاد المعرفة وعلى مراحل يدخل الاستثمار في الإنسان المنتج للمعرفة على رأس الأولويات والاستثمار المكثف في البحث العلمي والتقانة كمصدر أساسي على مستوى مستقبلي للنمو الاقتصادي.

إيرادات النفط الحكومية هي دالة لمبيعات النفط المحلية والدولية وأسعارها[15]، وحتى عام 1999 وكانت أسعار البيع المحلية للمنتجات البترولية أعلى في المتوسط من الأسعار الدولية ومن ثم كانت الإيرادات الصافية التي تحققها الحكومة مساوية للإيرادات التي كان يمكن ان تتحقق لها في حالة بين الإنتاج بالأسعار الدولية مضافاً إليها الضرائب الصافية[16]، واعتباراً من عام 2000 ونتيجة لطفرة أسعار النفط الدولية التي لم تنتقل آثارها الكاملة إلى الأسعار المحلية تزايد الدعم على الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية ويقدر الدعم الصافي بحوالي 3.7 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2004بافتراض ثبات الأسعار المحلية بالقيم الحقيقية وثبات سعر الصرف الحقيقي.

استناداً إلى الافتراضات الواردة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" تشير توقعات خبراء الصندوق الى ما يلي:

- انخفاض الدعم على أسعار النفط من المستوى المتوقع البالغ 6.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2005 إلى 1.75 من إجمالي الناتج المحلي في 2010 وغلى اقل من 0.5 بالمائة في 2015 بسبب تقلص الفارق بين الأسعار الدولية والمحلية نتيجة للانخفاض المتوقع في أسعار النفط الدولية في تلك الفترة.

15- لم تحصل الحكومة حتى الان على أي إيرادات من موارد الغاز الطبيعي ويباع الغاز إلى المستهلكين النهائيين وكذلك إلى محطات الكهرباء بسعر التكلفة أي نحو 65 دولار للطن المتري. تم حتى الان إنشاء بنية تحتية محدودة للغاية لتصدير الغاز الطبيعي إلى لبنان ومن ثم فإن تكلفة الفرصة البديلة يصعب تقديرها ومع ذلك فإن المتوسط المرجح لسعر تصدير الغاز الأوروبي والياباني والأميركي حسبما ورد في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي وهو يساوي حالياً 170 دولاراً للطن المتري ويعتبر معياراً يمكن القياس عليه.

16- هذه الإيرادات لا تتضمن تكاليف الإنتاج النسبية المستحقة لشركات النفط الدولية التي تتولى تشغيل بعض حقول النفط في سورية.

- انخفاض صافي الإيرادات الحكومية من مستوى تقديري يبلغ 15 بالمائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في العام 2003 إلى 8 بالمائة عام 2010 وغلى اقل من 5 بالمائة بحلول عام 2020 بسبب التكلفة المترتبة على دعم الأسعار واقترانها بتراجع الإنتاج النفطي والانخفاض المتوقع في أسعار النفط الدولية.

استناداً إلى افتراضات اعتمدت في مشهد أو سيناريو أساسي أعده صندوق النقد الدولي وأورده في تقريره الأخير عن الاقتصاد السوري[17] يتوقع انخفاض صادرات النفط الصافية (بما في ذلك إعادة توطين أرباح شركات النفط الدولية) من 3 مليار دولار أميركي في العام 2003 (أي ما يعادل 14 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي) إلى صفر بحلول عام 2011 ومن المتوقع ان تصبح سورية عندئذ مستورداً صافياً للنفط ويصبح على الواردات تغطية 35 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

التحدي الخامس: تحدي الاكتفاء الغذائي المستدام:

يشكل الغذاء أولى الحاجات الأساسية لدى الإنسان ويعد الاكتفاء الغذائي أو الاعتماد الذاتي الغذائي لأولى المتطلبات الأساسية للأمن الوطني الاستراتيجي والأمن الاقتصادي والاجتماعي وبذلك يعد الاكتفاء الغذائي (فضلاً عن البحبوحة الزراعية والغذائية) عنصراً أساسياً من عناصر الرفاه الاجتماعي وشرطاً مسبقاً للتنمية الاجتماعية الأمر الذي يجعله (أي الاكتفاء الغذائي) عنصراً أساسياً من عناصر اقتصاد السوق الاجتماعي وشرطاً مسبقاً لتحقيقه وازدهاره أيضاً إذا نظرنا إلى حال سورية نجد ان معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الزراعي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة) كان مرتفعاً إذ بلغ 8 بالمائة خلال الفترة (1990 – 1996) ولكنه انخفض إلى 4.4 بالمائة وهو معدل معتدل النمو خلال الفترة التالية (1997 – 2003) وبذلك كان معدل النمو 5.5 بالمائة خلال الفترة الإجمالية (1990 – 2003)

ننوه هنا بأن نمو الزراعة (الغذائية وصناعة الغرض) قد جرى بمعدلات تفاوتت بين الارتفاع والاعتدال لكننا نلاحظ في الوقت نفسه أن هذا النمو في الزراعة ضعف في السنوات

17 - آفاق قطاع النفط في الأمد المتوسط والأمد الطويل في الجمهورية العربية السورية" تقرير صندوق النقد الدولي المعد من قبل بعثة الصندوق في إطار المشاورات التي جرت بتاريخ 2005/4/30 بموجب المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي– اقر التقرير من قبل المديرين التنفيذيين قي صندوق النقد الدولي بتاريخ (2005/8/31)

الست (1997 – 2003) مقارنة بما كان عليه خلال السنوات الست التي سبقتها (1990 – 1996).

هذا التراجع النسبي في النمو العالي في الزراعة هو في الحقيقة أشد مما يظهر في الأرقام الواردة أعلاه لان سنة الأساس المعتمدة لاحتساب معدلات النمو هي السنة (2000) ولو أننا أخذنا السنة 1990 سنة الأساس لبانت النتائج مختلفة ومعدل النمو أقل مما هو وارد أعلاه خصوصاً في السنوات الأخيرة ولئن صح هذا الرأي اتضح التراجع النسبي في معدلات النمو الزراعي مما جاء ذكره ولبرز أمامنا تراجع في تميز النمو الزراعي.

إذا أخذنا في الحسبان أن النمو السكاني يستمر بمعدلات ثابتة (وإن كانت تميل ببطء إلى الانخفاض خلال السنوات المذكورة نفسها) فإن تجاوز النمو الزراعي نمو السكان من حيث المعدلات يعني تقلص مضطرد في هامش الاكتفاء الغذائي (افتراض ان التراجع في النمو الزراعي يشمل تراجع الإنتاج الغذائي)

بعبارة أخرى إن هامش الأمن الغذائي الوطني في مجال الغذاء والزراعة يميل إلى التقلص وهذا الميل ببطيء ولا تظهر اسقاطاته طويلة المدى في الزمن الحاضر أو القريب أو المنظور لكنه في حال استمراره على منحاه الحالي يعني تهديداً بالعجز الزراعي وخصوصاً الغذائي منه والعودة إلى العجز الزراعي والغذائي في ميزان الإنتاج الاستهلاك وميزان التصدير والاستيراد بما يشبه عجز الإنتاج وكبر الاستيراد وخاصة في مجال الحبوب الزراعية وفي رأسها القمح الذي شهدته بلادنا وعانت منه جماهيرنا وأرهقت به موازنتنا وتجارتنا الخارجية على السواء خلال سنوات النصف الثاني من عقد الثمانين

هذا الخطر من ان يتباطأ نمو الإنتاج الغذائي ويتخلف عن النمو الغذائي احتمال بعيد المدى ويمكن تجنبه بوضع خطة استراتيجية لمضاعفة الإنتاج وتطوير الإنتاجية والاستفادة من إمكانات التقانة الحيوية وتطبيقات الهندسة الوراثية في الزراعة مع الانتباه إلى معايير الصحة وإخضاع توسع العرض الزراعي الوطني لمقتضيات التنمية البشرية السليمة وليس لاعتبارات الربح الفردي وحدها.

لكن هذا الخطر قد يصبح متوسط الأجل إذا ما داهمت البلاد دورة جفاف متعددة السنوات كما جرى في السنوات أوائل الستين وأواخر السنوات الثمانين

إن الاكتفاء الغذائي مزية كبرى عند الاهتمام ببناء اقتصاد السوق الاجتماعي وينبغي الحفاظ عليها، لكن هذا الحفاظ يستلزم تخطيطاً استراتيجياً لتنمية الإنتاج باستمرار وبمعدلات تفوق نمو

الطلب والاستهلاك وتجنباً لتكرار مشهد العجز الغذائي الذي يحكم سورية في النصف الثاني من السنوات الثمانين أو للوقوع في مفاجأة عجز غذائي على قرار ما داهمنا في قطاع البترول بسبب إهمال التخطيط الاستراتيجي والمتابعة الاستراتيجية لتطوير الإنتاج ونفاذ الاحتياط

التحدي السادس: التحديات الاقتصادية

ضعف التصدير واختلال التجارة الخارجية وتخلفها السلعي:

تأتي مستوردات سورية من مصادر وكتل دولية متعددة فقد بلغت نسبة المستوردات خلال الفترة 1992–2003 من دول الاتحاد الأوربي 31.9 بالمائة وبلدان أوربية أخرى 13.9 بالمائة والبلدان الآسيوية 17.2 بالمائة والدول العربية 8.7 بالمائة والبلدان الأمريكية 9.4 بالمائة والبلدان الأخرى 18.9 بالمائة.

بالنسبة للمستوردات حسب نوع الاستخدام فإن السلع الوسيطة تأتي في المرتبة الأولى إذ تشكل 57% من إجمالي المستوردات السورية خلال الفترة 92–2003 ثم تأتي السلع الرأسمالية وبنسبة 29.5 % ثم سلع الاستهلاك النهائي 13.5 بالمائة.حيث يقوم القطاع الخاص باستيراد القسم الأعظم منها.

بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992–2003 حوالي 22.6 بالمائة إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى 27 بالمائة خلال الفترة 2000–2003 بسبب ارتفاع أسعار النفط و زيادة الصادرات. أما إذا استبعدنا النفط الخام فإننا نجد أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت خلال الفترة 9 بالمائة ولم ترتفع إلا بالكاد حيث بلغت 9.3 بالمائة خلال الفترة 2000–2003.

يلاحظ في هذا المجال أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا بسبب ادخار جزء كبير من عائدات النفط وعدم استخدامه في العملية الإنتاجية.

تظهر بنية الصادرات الإجمالية وسيطرة القطاع الواحد هو قطاع التعدين الذي يشكل (70 بالمائة) من إجمالي الصادرات بالإضافة إلى الخضار والفواكه واللحوم والقطن الخام.[18] هذا ما

18- آفاق قطاع النفط في الأمد المتوسط والأمد الطويل في الجمهورية العربية السورية" تقرير صندوق النقد الدولي المعد من قبل بعثة الصندوق في إطار المشاورات التي جرت بتاريخ 2005/4/30 بموجب المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي– اقر التقرير من قبل المديرين التنفيذيين قي صندوق النقد الدولي بتاريخ (2005/8/31).

سيشكل ضغطاً كبيراً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات الخارجية خلال الفترة القادمة نتيجة انخفاض الكميات المنتجة من النفط

أما الصادرات فإنها توجهت بمعظمها خلال الفترة 1992 –2003 إلى دول الاتحاد الأوربي إذ بلغ معدلها الوسطي من الصادرات السورية 58.75 بالمائة (ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات النفطية) –ويلي دول الاتحاد الأوربي مجموعة الدول العربية التي بلغ نصيبها من هذه الصادرات خلال نفس الفترة 22.2 بالمائة كوسطي ثم بلدان الآسيوية 8.9 بالمائة والدول الأوربية الأخرى 4.25 بالمائة والبلدان الأمريكية 1.7 بالمائة والبلدان الأخرى 4.2 بالمائة.

تشير إحصاءات التجارة الخارجية السورية إلى تدهور شروط التبادل التجاري مع دول العالم بسبب اعتماد الصادرات على المواد الخام الأولية والسلع ذات التقانة المنخفضة، بالرغم من التحسن في أسعار النفط العالمية[19]

تخلف القطاعات المادية وتراجع النمو الحقيقي واختلال التوزع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:[20]

على الرغم من التوسع الحاصل في الإنفاق العام خلال الفترة (2001 – 2003) وزيادة استثمار القطاع الخاص التي ترافقت مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية التي سنتها من قبل الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، إلا ان معدلات النمو بقيت دون المستوى لمطلوب حيث بلغت 3.84 بالمائة و 4.24 بالمائة و 2.64 بالمائة للسنوات 2001 و 2002 و 2003 على التوالي ويعود ذلك إلى قصور الإقراض المصرفي لقطاع الخاص وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار

يواجه الاقتصاد السوري عدداً من التحديات الرئيسية المتمثلة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي واعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط والزراعة وارتفاع مستويات البطالة

19– الجمهورية العربية السورية – رئاسة مجلس الوزراء – هيئة تخطيط الدولة "**التقرير الاقتصادي المقدم للمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي لعام 2005**" **تنافسية الاقتصاد الوطني** ص (43– 46).

20– "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" ، هيئة تخطيط الدولة 2005

وانخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام ويلزم التحليل لتحديد أهم العوامل المسببة لهذا التراجع في الفترة (1992 – 2003) مع تحديد دور السياسات الكلية في النمو[21].

تواجه سورية تحدياً اقتصادياً فائقاً يتحدد بالانتقال بالاقتصاد السوري من حالة الركود النسبي والانتعاش البطيء إلى حالة النمو العالي ومن معدل النمو المنخفض منذ أكثر من أكثر من 11 عاماً وهو المعدل الذي زاد بالكاد على معدل النمو السكاني إلى معدل يزيد ولا يقل عن 7 بالمائة سنوياً

لكن هذا الانتقال أو بالأصح هذه النقلة الكبيرة الصعبة بمعدل النمو الاقتصادي مشروط بالتحول من أولوية القطاع النفطي والاستخراجي والاستثماري فيه إلى أولوية القطاع الصناعي التحويلي وتجديده التكنولوجي والتحول من النمط البدائي للصناعة التحويلية وحصتها الهامشية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمط تجديدي من الصناعة التحويلية وهيمنة لهذه الصناعة التجديدية المتوسعة على بنية الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الإجمالية الأمر الذي يستدعي تفعيل القطاعات الأربعة للتعددية الاقتصادية واشتراكها الفعال في مضاعفة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ذلك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وفق الكفاءة الحالية للاستثمار أمر صعب كما يتضح من الجدول الوارد أدناه، فتحقيق معدل نمو 7 بالمائة مع معدل اهتلاك 6 بالمائة من الناتج يحتاج إلى معدل استثمار مقداره 53.3 بالمائة من الناتج وهي مهمة مستحيلة وفق الميل الحدي للادخار وإمكانيات الاقتراض المتاحة[22].

تراجع الصناعة التحويلية خلال السنوات الخمسة عشر الماضية عامل مناقض لاقتصاد السوق الاجتماعي:

عانى قطاع الصناعة التحويلية السوري من تراجع نسبي خلال الفترة (1992 – 2003) بالإضافة إلى انه اتصف بالضعف وعدم التوجه نحو تصدير مقارنة مصر والأردن وتونس ودول

21- **معدل النمو الحقيقي:** يستخدم الاقتصاديون الناتج المحلي الإجمالي لقياس القيمة المضافة المنتجة في المجتمع وبالتالي يكون تعريف النمو بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي أو حصة الفرد من الناتج القومي أي أنه الزيادة في حجم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة ويمكن قياسها بالتغير السنوي في المستوى المعيشي للفرد.

22- هيئة تخطيط الدولة: "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" دمشق، 2005 (صفحة 22).

المنطقة قد انحدرت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي انحداراً فائقاً ومأساوياً إذ وصلت إلى 3.2 بالمائة فقط خلال الفترة (2000 – 2003) بينما ارتفعت إلى 11 بالمائة خلال الفترة (1990 – 1995) ثم إلى 18 بالمائة في الفترة التالية (1996 – 1999).

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية (%) (2000 = 100)[23]

القطاع	96-90	03 - 97	03 - 90
الصناعة	11.5	1.6-	5.5
الصناعة الاستخراجية	4.1	12.0	7.5
الصناعة التحويلية	20.7	24.9-	2.7-

شهدت سورية طفرة في نمو الصناعة التحويلية خلال السنوات 1990 – 1996 لكنها تراجعت تراجعاً شديداً مقلقاً خلال السنوات (1997-2003) حيث سجلت معدل نمو سنوي يناهز 20.7 بالمائة. لكن النمو في هذه الصناعة أصبح سالباً ووصل إلى -24.09 خلال الفترة 1997 – 2003 وعند اعتماد الفترة الإجمالية 1990 – 2003 نلاحظ أن الصناعة التحويلية قد تراجعت بمدل نمو سالب مقداره -2.7 بالمائة.

كان معدل النمو في الصناعة التحويلية سالباً من حيث القيمة خلال الفترة الأولى ثم تحسن نسبياً بانحداره إلى معدلاً عالياً للغاية وسالب أيضاً خلال الفترة الثانية ليستقر عند معدل نمو متدن لم يتجاوز -2.7 بالمائة.

نمو مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي:

بمقارنة النمو الاقتصادي بين الفترتين (1990 – 1996) و (1997 – 2003) نلاحظ زيادة مساهمة قطاعات الزراعة والاستخراج والنقل والخدمات على حساب المساهمة السلبية للصناعة التحويلية وانخفاض مساهمة البناء والتجارة وهو دليل أخر على هشاشة النمو الاقتصادي لاعتماده على القطاعات الريعية بشكل كبير فإذا استثنينا قطاع الصناعة الاستخراجية فان وسطي معدل النمو الحقيقي للفترة 97 – 03 سيكون -0.53 بالمائة مقابل معدل نمو وسطي قدره 9.16 بالمائة

23- هيئة تخطيط الدولة "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" 2005 دمشق ، (نقلاً عن أرقام المكتب المركزي للإحصاء).

للفترة 90 – 96 إذا استثنينا قطاع الزراعة سيكون وسطي معدل النمو 1.36 للفترة مقابل 97 – 03 مقابل 8.58 بالمائة للفترة 90 – 96

معدل النمو السنوي حسب القطاعات[24]

القطاع	1990–1996	1997–2003	1990–2003
الزراعة	0.30	0.31	0.30
الصناعة	0.33	0.10	0.27
الصناعة الاستخراجية	0.14	0.59	0.26
الصناعة التحويلية	0.16	0.59–	0.03–
البناء	0.03	0.02	0.03
المرافق	0.03	0.09	0.05

كذلك تراجعت في سورية حصة الفرد من الناتج بين العام 1997 والعام 2003 وإن الإبقاء على السياسات الحالية سيقود إلى تدهور اكبر في حصة الفرد الوسطية من الناتج المحلي الإجمالي التي تتجاوز بقليل حصة الفرد عام 1980 بالأسعار الحقيقية في الوقت التي استطاعت دول مثل ماليزيا وتونس ان تضاعف حصة الفرد بعدة أمثال.

سوء توزيع الدخل القومي رافق انخفاض حصة الفرد الوسطية تراجع نسبي في دخول الغالبية من السكان بسبب سوء توزيع الدخل القومي المترتب على النظام الضريبي غير العادل بالإضافة إلى الآثار المحددة وسياسة الدعم لم تستهدف الأقل دخلاً بالإضافة إلى سياسة الأجور التي جمدت لفترات طويلة.

الانخفاض في إنتاجية رأس المال الحدية وإنتاجية العمل والإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج:

الاستثمارات المقصودة هنا هي الاستثمارات الصافية التي تنتج عن طرح اهتلاك الأصول الثابتة من الاستثمارات الإجمالية.

ساهم تدهور الإنتاجية الحدية لرأس المال العام جزئياً في تدهور الإنتاجية الحدية لإجمالي رأس المال قد انخفضت الإنتاجية الحدية لرأس المال العام من 25 بالمائة للفترة 1990 – 1996

24– "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**"، هيئة تخطيط الدولة 2005.

إلى 7 بالمائة للفترة 1997 – 2003 وقد تم احتساب الإنتاجية لحدية لرأي المال العام بسبب صعوبة احتساب معدلات الاهتلاك باستخدام الاستثمار السنوي.

كذلك ساهم تدهور الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص في تدهور الإنتاجية الحدية لرأس المال الإجمالي لكنها تبقى على العموم أعلي من الإنتاجية الحدية لرأس المال العام (لان الجزء الأكبر من الاستثمار العام يذهب للقطاعات الخدمية والبنية التحتية ذات الإنتاجية الضعيفة على المدى القصير) وقد تم احتساب الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص بسبب صعوبة احتساب معدلات الاهتلاك باستخدام الاستثمار السنوي في القطاع الخاص.

تراجع في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج وهو العنصر الأكثر تأثيراً على قابلية النمو للاستمرار فالمحتوى التقني في تراجع ومساهمة رأس المال البشري ضعيفة في إنتاجية القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني ما انعكس على القدرات الإنتاجية المحلية والقدرة على المنافسة.

تطورت فكرة الإنتاجية مع تطور النظريات الاقتصادية فقد ظهرت لدى أدم سميث من خلال تقسيم العمل واعتبرت نظرية النمو النمو كلاسيكية ان الزيادة في الإنتاجية ترتبط بزيادة حصة العامل من رأس المال والتي ستصل إلى مرحلة العوائد المتناقضة بينما بين أصحاب النظرية الحديثة في النمو ان الاستثمار في رأس المال البشري أي في زيادة تأهيل العاملين بالتعليم المستمر سيؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنتاجية بشكل مستمر نظراً لأهمية الإنتاجية كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي فقد تم احتساب معدل نموها وتبين ان **معدل نمو** إنتاجية العامل قد تراجع في القطاعات الرئيسية فقد بلغ وسطي معدل نمو الإنتاجية للفترة 96 – 03 حوالي 1.62 بينما كان 3.5 بالمائة للفترة 91 – 96 والجدول أدناه يظهر تراجع إنتاجية العامل في كافة القطاعات وهذا هو مؤشر خطير على البعد المالي.

معدل نمو إنتاجية العامل بالأسعار الثابتة لعام 2000[25]

إنتاجية العامل أسعار 2000	1996-1991	2003-1996	2003-1991
زراعة	2.9	3.6	3.3
صناعة	3.3	2.8	3
بناء	1.7	1.7	1.7

25- "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" ، هيئة تخطيط الدولة 2005

تجارة	2.7−	1.5−	2.0−
نقل	6.2	2.4	4
خدمات (تتضمن المال)	3.3	2.4	2.8
وسطي معدل نمو الإنتاجية	3.5	1.6	2.4

تمثل مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج المصدر النوعي للنمو الاقتصادي (المصر الكمي هو الاستثمار المادي وعدد المشتغلين) حيث تعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة والمؤسسات وبالتالي فان رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام لا يمكن ان يتم عبر الزيادات التراكمية في مصادر النمو الكمية وذلك لان هذه الموارد محدودة من جهة وخاضعة لقانون الغلة المتناقضة من جهة أخرى أما النمو المستند إلى الإنتاج المعرفي الذي يتولد من استثمار عال في رأس المال البشري ينعكس على العملية الإنتاجية من خلال عملية التقدم التقني مما يقود إلى خلق قيم مضافة عالية وبالتالي فإن استثمار الدولة في الصحة والتعليم والبحث العلمي يعتبر استثماراً حقيقياً وليس دعماً ولا تخضع عوائد الإنتاج المعرفي إلى قانون الغلة المتناقضة بسبب قدراته الإبداعية والخلاقة فعلى سبيل المثال يعزى اكثر من 70 بالمائة من النمو الاقتصادي في القرن الماضي في الولايات المتحدة الاميركية إلى مجمل إنتاجية عوامل الِإنتاج

في سورية تراجعت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى الطويل وهذا دليل تراجع نسبي في المستوى التكنولوجي وفي إنتاجية رأس المال البشري وهذا النمط من النمو الاقتصادي لن يسمح بارتفاع دخل الفرد على المدى الطويل. تم تقدير مساهمة رأس المال بـــ 60 بالمائة ومساهمة العمالة بـــ 40 بالمائة بناءً على دراسة مساهمة الرواتب والأجور في الناتج الإجمالي

مساهمة عوامل الإنتاج في النمو[26]

الفترة	معدل النمو	مساهمة العمل	مساهمة رأس المال	TFP
1996 – 1990	8.5	2.2	5.9	0.3
2003 – 1997	4.2	0.6	4	2.2−
2003 - 1990	5.3	1.2	4.9	0.7−

26− "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" ، هيئة تخطيط الدولة 2005

يظهر الجدول أعلاه ان الاعتماد الرئيسي في سورية هو الاستثمار الكمي إذ نلاحظ مساهمة المشتغلين في النمو الاقتصادي نتيجة تراجع معدلات التشغيل لكن الظاهرة الأخطر هي تراجع مساهمة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي وهذا دليل ضعف المكون التقاني في الاقتصاد الوطني وضعف مساهمة رأس المال البشري يمكن إظهار ضعف المستوى التكنولوجي الوطني من خلال المقارنة بين كميات الصادرات والواردات ونلاحظ ان قيمة الطن المصدر حوالي 8000 ل.س بينما قيمة الطن المستورد 32000 ل.س مما يعكس ضآلة القيمة المضافة لصادراتنا. إن رفع إنتاجية عوامل الإنتاج يتطلب تطوير التكنولوجيا وتحسين مؤشرات التنمية البشرية حيث يؤكد ارتباط وثيق بين قيمة الناتج للفرد وبين مستوى التنمية البشرية والتطور المعرفي وتم تقدير مساهمة رأس المال البشري (الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو المستدام) في الناتج المحلي في سورية 10 – 15 بالمائة وذلك بافتراض ان مساهمة الأجور تبلغ 40 بالمائة من الناتج المحلي ويعبر عن مساهمة رأس المال البشري في الناتج المحلي بالفرق بين مساهمة العمالة ككل ومساهمة الحد الأدنى للأجور –العمالة غير المتعلمة وبدون أجرة– والاستناد إلى المجموعة الإحصائية فإن نسبة الحد الأدنى للأجور إلى وسطي الأجور تبلغ 2 إلى 3 أي ان ثلث مساهمة العمالة في الناتج البالغة 40 بالمائة يمثل مساهمة رأس المال البشري وهي 14 بالمائة تقريباً بينما تبلغ 45 – 50 بالمائة في الدول الصناعية.

ضعف الاستثمار والنمو وضآلة الإنتاجية وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري:

تعتبر إنتاجية العمل (أو العامل) المؤشر الرائد لأي إطار للسياسة الاقتصادية يهدف إلى تفعيل النمو الاقتصادي ونكشف أخر الدراسات التي أصدرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (**اسكوا**) (**ESCWA**) بأن إنتاجية العامل في الدول الأعضاء في اللجنة وهي الدول العربية والأسيوية ومصر قد عكست انحداراً على امتداد العقد الماضي بل إن ولا يغرينا ان معدل انخفاض (أو ما يسمى معدل النمو السالب) في إنتاجية العمل خلال العقدين الماضيين وتحديداً السنوات 1980 – 2001 كان ضئيلاً –2 بالمائة حسبما أوردت لجنة الاسكوا في دراستها المذكورة نقلاً عن المؤشرات الأساسية التي نشرتها منظمة العمل الدولية في كتاب صدر سنة 2003 في لندن

فهذا المعدل النمو الطفيف للمعدل السالب يؤكد التراجع العميق المتواصل 21 عاماً في إنتاجية العمل في الاقتصاد السوري مما يعني تراجعاً عميقاً في كفاءة الاقتصاد السوري وعجزاً

صريحاً ومتواصلاً في النمو الاقتصادي. أما انخفاض المؤشرات المماثلة في الإمارات والمملكة العربية السعودية والأردن فهي تعود إلى أهمية النمو في دخولها النفطية مقارنة بسورية ولا تقارن هنا سورية بالعراق لان الانخفاض الشديد في إنتاجية العمل التي بلغت –6.9 بالمائة تعود إلى ظروف الحرب والتدمير الاقتصادي والركود الصناعي والتراجع في النمو منذ بدء الحرب العراقية الإيرانية وحتى مطلع القرن الحالي وكان الانخفاض في إنتاجية العمل اشد في الأردن مما كان في سورية حيث بلغ في البلد الأول –1.5 بالمائة مقابل (–2 بالمائة) في البلد الثاني كما ذكرنا أعلاه[27]

لا يمكن تحقيق أي شيء مع الإنتاجية المتدنية وفي ظل الركود الاقتصادي والفساد والمطلوب الآن من الدولة ان تضطلع بدور أكبر في التخطيط الاقتصادي وبدور أكبر وأكثر نجاعة في توسيع الاستثمار العام منه والخاص والمشترك.

معالجة الخلل في توزيع الدخل الوطني:

تلقى مسألة توزيع الدخل الوطني وحصة الشرائح المختلفة من الداخل أهمية خاصة فهي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالرغم من عدم توفر الإحصاءات الرسمية وعدم إعطاء هذه المسألة أهمية كافية يمكن من التحليل التالي إعطاء صورة أولية تتعلق بهذه المسألة.

- انخفاض حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع حصة الأرباح والريوع

يتضح مما سبق يتضح ان خللاً أصاب هيكلة توزيع الدخل الوطني خلال تلك السنوات إذ ازدادت حصة الأرباح والريوع وأجور العاملين لحسابهم الخاص على حساب حصة الأجور ويظهر هذا من:

1- تراجع القيمة الحقيقية للأجور نتيجة انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية

2- تراجع القيمة الحقيقية للأجور بفعل تجميد الأجور خلال الفترة (1994 – 2000)

27 –United Nations – Economic And Social Commission For Western Asia: "Analysis of fer form of Growth and Productivity in the ESCWA Reji New York 2004 United Nations (Second – Issues P4)

الجدول (1–3) توزيع الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج بين الأجور والتعويضات والأرباح[28]

توزيع الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج (2000 = 100)		
السنة	**حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج %**	**حصة الريوع والأرباح**
1992	40	60
1996	43	57
2000	42	58
2001	38	62
2002	39	61
2003	38	62

يبين هذا الجدول نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك وحصة الادخار من الدخل المتاح وتشير المؤشرات الواردة في الجدول إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الصافي ومن الاستهلاك الخاص وإلى زيادة حصة الادخار من الدخل المتاح (القابل للتصرف به) في الوقت نفسه وهذا يعكس التغيير الجوهري الذي طرأ على توزيع الدخل الوطني أي زيادة دخول الفئات القادرة على الادخار وانخفاض دخول الفئات ذات الميل العالي للاستهلاك في الوقت نفسه [29].

الجدول (1–4) يبين نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك النهائي الخاص بالأسعار الثابتة[30]

السنوات	**نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي (بالأسعار الثابتة 2000)**	**حصة الفرد من الاستهلاك النهائي الخاص (بالأسعار الثابتة 2000)**	**حصة الادخار من الدخل المتاح (بالأسعار الثابتة 2000)**
1980	57594	39718	0.1
1985	51532	36319	4.0
1990	39854	34811	2.8–
1995	46091	38105	13.8
2000	51480	35096	17.2
2003	50944	36297	17.1

28– "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" ، هيئة تخطيط الدولة 2005

29– "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" ، هيئة تخطيط الدولة 2005 **د. نبيل مرزوق – الفقر والبطالة في سورية.** قضايا استراتيجية – المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 41، ك1 2004.

30– "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" ، هيئة تخطيط الدولة 2005

يتضح من الجدول النصيب الفردي المتواضع من الناتج المحلي الصافي حيث أنه لم يتجاوز ألف ومأتي دولاراً في العام 1980 وأكثر من هذا تراجع هذا النصيب أي الدخل الفردي إلى ما يعادل بالكاد ألف دولار في العام 2003 الأمر الذي يعزز الاستنتاج بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1980 – 2003) وذلك بالرغم من أنه انخفض أولاً بشكل حاد (إلى أقل من 800 دولار عام 1990 قبل أن يرتفع على النحو المذكور في الفترة (2000 – 2003).

إن هذا الجمود مع الميل إلى الانخفاض في دخل الفرد السوري يعكس أزمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء لم تسلط الأضواء عليها إلا في نهاية السنوات التسعين ومنذ العام 2002.

كذلك يبين الجدول تراجع المعدل الفردي من الاستهلاك النهائي الخاص مقدراً بالأسعار الثابتة خلال الفترة المذكورة حيث انخفض من زهاء 950 دولار عام 1980 إلى زهاء 750 دولار عام 2003 الأمر الذي يظهر انحدار القدرة الاستهلاكية (وبالتالي القدرة الشرائية) لدى الفرد السوري، والواقع أن معدل الفرد من الاستهلاك النهائي الخاص انخفض إلى أقل من 650 دولار في عام 1990 ثم عاود الارتفاع دون أن يبلغ معدله في سنة البدء وهذا على غرار انحدار النصيب الفردي من الناتج المحلي الصافي بين عام 1980 وعام 1990 ثم ارتفاعه المحدود دون أن يبلغ في السنة النهائية (2003) ما كان عليه في سنة البدء (1980) كما رأينا قبلاً.

ضرورة التجانس بين السياسات الاقتصادية وانسجامها مع اقتصاد السوق الاجتماعي:

لا يمكن الجمع بين المتناقضات في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور اقتصاد السوق الاجتماعي الاستراتيجي إنما يتوجب تجانس السياسات فيما بينها وانسجامها روحاً ونصاً مع هدف الموازنة الدقيقة المبرمجة تخطيطياً وتشاورياً بين اندفاع الربح واقتصاد السوق وأزماته وتناقضاته وتنمية المجتمع وتلبية حاجاته باعتباره وسيلة واقعية ملموسة تستطيع فئات السكان وخاصة الفقيرة منها والمتوسطة ان تحسن مستوى معيشتها ونوعية وجودة حياتها من جهة وتعميم نظام السوق ونمط الملكية العقارية وتسويق الخدمات السكنية بما يقوض نظام التعاون السكني ويلغي استقلاليته وينسف أسسه ويخنقه ويحول دون استمراره ونجاحه من جهة أخرى إن سمة مميزة لنظام الاقتصاد الاجتماعي هو إبعاد منطق السوق الربحي (ناهيكم عن المقاربة العقارية) عن السكن التعاوني وحماية هذا القاع والحفاظ عليه خدمة اجتماعية نبيلة وميزة اجتماعية غير قابلة للتداول ولهذا فهي تبقى خارج منطق السوق.

الحاجة إلى جذب الاستثمار الطليعي تكنولوجياً الفعال اقتصادياً لتسهيل الانتقال والارتقاء إلى الاقتصاد الجديد:

إذا لم يعط بلد ما مزايا لتشجيع الاستثمار تفوق ما تعطي الدول المجاورة والأخرى المشابهة فإنه لن يستطيع أن يتفوق على تلك الدول في جذب الاستثمارات إذا فهو يحتاج إلى ان يزيد مزايا الاستثمار لديه أي إلى تقليل الضرائب التي تفرضها الدولة وتتقاضاها على الاستثمار لتضمها إلى إيراداتها المالية العامة مما يعني تخفيضاً في هذه الإيرادات أي في الموارد التي يمكن تخصيصها استخدامها من اجل تمويل التنمية الاجتماعية.

بعبارة أخرى إذا أرادت الدولة ان تشجع الاستثمار توجب عليها أن تتخلى عن مبدأ الضريبة بصفتها المعممة وان تمنح الاستثمارات الخاصة إعفاء ضريبياً لسنوات طويلة وان تمتنع عن تطبيق الضرائب التصاعدية في النظام الضريبي العام مقابل إدخال التقانات المتقدمة والزمنية وكسب المواقع في أسواق التصدير.

بيد أن تدفق الاستثمار الخارجي إلى الاقتصاد السوري لا يمثل برأينا حاجة مالية كبرى لتمويل التنمية بقدر ما يشكل حاجة ضرورية موضوعياً لجذب التقانات الجديدة وتوطينها في الاقتصاد السوري من جهة واكتساب مواقع في الاسواق ربما يخرج هذا السؤال عن نطاق حديثنا المخصص لأطروحة نظام السوق الاجتماعي رغم ان تدفق الاستثمار المغترب والعربي والأجنبي قد بصبح كبيراً في المستقبل بحيث يساعد على رفع معدل الاستثمار (إلى الناتج المحلي الإجمالي) بما يفوق الادخار المحلي من استثمار

على أن تدفق الاستثمار الخارجي بأشكاله الثلاثة المذكورة ضعيف جداً في الوقت الحاضر وقد ينمو ويزيد بشكل محسوس خاصة بمصادر عربية وسورية مغتربة ومع هذا فان دور الاستثمار الخارجي يبقى برأينا محدود وعلى الأقل دور غير مباشر في تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي وما يتضمن من تعايش نزاعي بين اقتصاد السوق والتنمية الاجتماعية.

التحدي السابع: التحديات الاجتماعية

التنمية الاجتماعية:

رأينا أن العوامل التي تؤدي إلى تمويل التنمية الاجتماعية تضعف في نظام العولمة الرأسمالية الجديدة وأن تناقضاً يبرز بين اقتصاد السوق (الذي اتسع مجاله الحيوي حتى شمل الاصعدة المحلية والإقليمية والدولية والعالمية الشاملة) والتنمية الاجتماعية (التي تتم داخل الدولة الوطنية وأحيانا داخل التكتل أو التجمع الاقتصادي الإقليمي) فكيف يمكن التغلب على هذا التناقض؟

يتم التغلب على هذا التناقض بأسلوبين:

أولهما: ترشيد استخدام الموارد ورفع فعالية استخدامها ولمضاعفة عوائدها الاستثمارية والحيلولة دون نضوب الموارد الناضبة منها وبالتحول الإرادي عن اعتمادها قاعدة للاقتصاد والنمو والمجتمع والتنمية وذلك بالانتقال إلى اقتصاد العلم والمعرفة والتقانة والصناعات والخدمات الجديدة.

أما الاسلوب الثاني فهو: رفع الإنتاجية ذلك انه كلما ارتفعت ارتفع بالنتيجة الفائض الاقتصادي وكلما ارتفع الفائض الاقتصادي أمكن اقتطاع حصة أكبر منه لغايات التنمية الاجتماعية , أما عندما يكون الفائض ضئيلاً أو ضعيفا نظراً لضآلة القيمة المضافة المتحققة، فإنه لا يتوفر نصيب ذو شأن يمكن تقاسمه بين الاستثمار والاستهلاك لأن كتلة الفائض الاقتصادي صغيرة جداً أصلاً.

أما عندما ترتفع الإنتاجية فإن "الكعكة" الاقتصادية تكبر والاقتصاد يزدهر, لكن هذا لا يتحقق بشكل عفوي وإنما بتدخل الدولة مما يسمح لنا بالاستنتاج بأن على هذه عندما تتبنى اقتصاد السوق الاجتماعي أن تتدخل في الاقتصاد تدخلاً مركزياً فعالاً تنموي الجوهر والغاية ويمقراطي الشكل المنهجي لإعادة توزيع الدخول وهذا التدخل يضاف ويكمل تدخل الدولة ايضاً (إلى جانب تدخلها المباشر القطعي لمضاعفة الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي).

أزمة الرعاية الاجتماعية والتراجع عن سياسات الدعم الاجتماعي:

لكن نظام الرعاية الاجتماعية اصطدم بصعوبات متزايدة بالارتباط مع انقطاع المعونة الخارجية وانهيار أسعار النفط وتراجع إيرادات الدولة خلال العقد الثامن الماضي مجدداً في النصف الثاني من العقد التاسع الماضي مع ركود الاستثمار العام وتراجع الاستثمار الخاص حتى

إذا حل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت سورية تحولات جذرية في نظامها الاقتصادي وسياساتها الاقتصادية فألغت الكثير من الدعم الغذائي التحويلي من جهة وأدخلت معايير السوق التجارية في كثير من مؤسساتها العامة الاقتصادية من جهة أخرى، واليوم مع نضوب النفط وتراجع صادراته مقابل تزايد الاستيراد من المشتقات يتزايد تقليص الفائض في إيرادات الدولة ويصعب التوسع في الإنفاق الاجتماعي ويتضاءل هامش المناورة لدى الدولة فيما يخص السياسات الاجتماعية ويتم وقف سياسة الاستيعاب في التعليم العالي ويقول صراحة وبصورة مضطردة على التعليم الخاص والطب الخاص والسكن الخاص بينما يعاني البناء السكني التعاوني من ركود طويل وتضخم في التكاليف والأسعار وانزلاق خطير نحو السوق وأسعارها.

تخفيض الدعم الاجتماعي من أجل تخفيض التكاليف الإنتاجية وتأثيره على المواطنين:

إن التخفيض في تكاليف الإنتاج بغية التغلب على المنافسة الخارجية بالضغط المتواصل على الاجور والمكافئات كما ونوعاً يتناقض مع رفاه المواطنين وتنمية المجتمع وهذا يتضح مثلاً من رفع أسعار المشتقات البترولية حيث يضر هذا بالصناعة والزراعة المحلية وقدرتهما على التصدير كما يحصل في سورية منذ أكثر من عامين ويخشى تجدده في المستقبل القريب.

ينطبق الأمر نفسه على محاولات تخفيض الدعم الممنوح للمزارعين لدى شراء الدولة منتجاتهم الزراعية المستخدمة في الصناعة، القطن أو القمح , إن تخفيض الأجور لتخفيض التكاليف الإنتاجية ومواجهة المنافسة يؤدي إلى تقليل ما ينال العمال من حوافز ومكافئات مادية وخدمات اجتماعية وغلى التراجع التدريجي بقدر أو بأخر عن ضمان مجانية التعليم المطلقة كما يعني العجز أو التراجع بقدر أو بأخر عن تلبية الحاجات الطبية والعلاجية بمختلف مستوياتها المختلفة المستويات كمستوى الرعاية الأساسية ومستوى المعالجة التخصصية , ومستوى الجراحة العامة والدقيقة، وطب الأمراض المستعصية ومثل هذا العجز (أو التراجع الجزئي) في الميدان الصحي والطبي يشابه عجز الدولة والقطاع التعاوني السكني عن مد هذا القطاع التعاوني بالأراضي الجديدة مجانا وبالمنح والقروض الميسرة

نلاحظ إذا أن مصدر التحدي أمام الدول النامية هو ضعف إنتاجيتها وحاجتها إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية لمواجهة المنافسة الشديدة من الدول المجاورة وللدول الأخرى وبالتالي فإن تخفيض الإنفاق الحكومي الاجتماعي وبالتالي تخفيض التنمية الاجتماعية في إطار سياسة السوق والليبرالية الاقتصادية يناقضان مفهوم الاقتصاد الاجتماعي نظراً إلى أن آلية السوق نفسها هي آلية ربحية تميزية تتعارض المفهوم الاجتماعي، حيث السوق نفسها تؤدي بطبيعتها إلى

استقطاب الدخول والثروات وتحديد البطالة دورياً وتسريح العمال بسبب المنافسة الداخلية ومن الدول الأخرى.

أزمة الدور الاجتماعي للدولة والسبيل الاقتصادي لتجاوزها وتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي:

تشكلت هذه الأزمة بسبب تزايد الحاجات الاجتماعية المحلية واكتساب تقاليد استهلاكية وضعف النمو المحلي في إنتاج المواد الاقتصادية وضعف دور الدولة وتخفيض الضرائب وهذا كله أدى إلى إضعاف قدرة الدولة على تمويل التنمية الاجتماعية

لكن إذا رفعنا الإنتاجية وإنتاجية العمل في الاقتصاد السوري نرفع القيمة المضافة فيه ومجمل الفائض الاقتصادي أيضاً، وإذا رفعنا هذا الأخير استطعنا أن نوفر مزيداً من الأموال لاستخدامها في تمويل الاستثمارات. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تحقيق الفائض الاقتصادي وتعظيم استخداماته في الاستثمار والتنمية يستلزم في اقتصاد السوق الذي يؤدي بطبيعته إلى تفاوت الدخول بين الفئات الاجتماعية وتمركز الثروات في المجتمع.

يستوجب هذا التفاوت في الدخول في اقتصاد السوق أن تقوم دولة ديمقراطية بوضع سياسات ضريبية حديثة فعالة وعادلة تقوم على إعادة توزيع الدخول وتحقق البعد الاجتماعي لنظام السوق المذكور، والحق أنه يتوجب علينا إن أردنا أن يكون نظامنا الاقتصادي نظاماً اقتصادياً مرتبطاً بالسوق نظاماً اجتماعياً محققاً للتنمية الاجتماعية، من أن نطبق بكفاءة سياسات ضريبة عادلة بالرغم من أن النظام العالمي (نظام العولمة الجديدة الراهنة) هو مسلك الدولة القائم على اقتصاد السوق، نظاماً تقوم الاهتمامات الاجتماعية فيه على أساس المنفعة الضيقة وتخضع لمنطق السوق والربح الرأسمالي. هنا تكمن بالضبط المعادلة شبه المستحيلة بين اقتصاد السوق الربحي النفعي والتنمية الاجتماعية في نظام العولمة الراهنة ويتضح مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل هذا النظام مقولة جادة وجوهرية لكنها تدخل في باب السهل الممتنع.

لو أن إطلاق الشعار الاقتصادي الاستراتيجي البعيد (اقتصاد السوق الاجتماعي) سبقه أو على أقل تقدير تلاه تحليل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي ومقتضيات الوحدة الوطنية والسلامة الوطنية والدفاع الوطني والتضامن الاجتماعي في سورية، ثم توجهاً جماعياً وعبر تنقية الدولة و"دمقرطتها" ومبادرة قيادتها إلى تحالف وطني ووضع عقد إنمائي اقتصادي واجتماعي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة (المالكة منها والعاملة) بحيث يقوم هذا

العقد على اعترافها المتبادل بحاجاتها ومصالحها، على ان تجري ومراجعة العقد دورياً بالترابط مع التقدم الاقتصادي وبهدف توسيع الديمقراطية وأنه لأمر بدهي ألا يصح في هذا الإطار (المطلوب) تمتع إحدى الفئات الاجتماعية أو بعضها بحقوق ومزايا استثنائية دون ان تحترم ما عليها من واجبات والتزامات تجاه الوطن والمجتمع.

واجبات الفئات الاجتماعية في التفاوض الجماعي وفي نظام السوق الاجتماعي:

قيام نظام الرفاه الاجتماعي تاريخياً يتطلب اليوم بأكثر من الأمس التزاماً متبادلاً بين الطبقات الاجتماعية والفئات الاقتصادية والنقابية والمهنية باعتبارها ركناً أساسيا من الأركان المؤلفة لاقتصاد السوق الاجتماعي بإشراف الدولة وعلى قاعدة سلطتها لوطنية ودورها المركزي السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تتمثل هذه الواجبات بأداء الضريبة وتحمل نصيب من الأعباء الضريبية الإجمالية يتفق مع النصيب المتاح من المنافع والأرباح ذلك لأن الأداء الضريبي شرط لتمول التنمية الاجتماعية مثلما هو بالأساس شرط لتمويل التنمية الاقتصادية. إذن هناك علاقة وثيقة بين السياسية الضريبية وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهناك علاقة وثيقة بين رفع الإنتاجية والإنتاج وقوة وضعف الاقتصاد وتحمل الحاجات الزائدة لتمويل التنمية الاجتماعية

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تفعيل التعددية الاقتصادية (بدلاً من التخلي عنها) وإصلاح القطاعين العام والخاص (كل منهما وفق خصوصيته وحاجاته ومتطلبات تطويره) وإطلاق العنان للاستثمار الفعال في القطاعات العامة والخاصة والمشتركة على أساس تكامل أدوارها في التنمية الإقرار الصريح بأهمية قطاع الدولة وتفعيل الاستثمار العام التكنولوجي والصناعي والاقتصادي منه خاصة وتوسيع دوره الاقتصادي والاجتماعي.

ذلك لأن تفعيل الاستثمار العام المشترك يؤدي مثلما يؤدي تفعيل الاستثمار الخاص وتوسيعه إلى إيجاد فرص للعمل جديدة وكبيرة وإلى توليد دخول جديدة واسعة النطاق وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق الدخول (على أساس اقتصادي) وتحسين استخدام الموارد البشرية والتأمين الصحي والاجتماعي وتأمين الشيخوخة والتقاعد وتأمين المساكن التعاونية والاستقرار الاجتماعي للعاملين في مشاريع الاستثمار العام الصناعي والإنشائي والخدمي.

التحدي الثامن: التحديات السياسية الداخلية:

ما هي الشروط السياسية وتحديداً طبيعة السلطة ودور الدولة ونمط الديمقراطية والعلاقة بين الأطراف الاجتماعية للتوفيق بين توجه السوق الربحي وتوجه التنمية الاجتماعية؟

هل يلزم لإقامة اقتصاد السوق الاجتماعي تحقيق شروط سياسية محددة لابد منها

أولاً أولوية الدولة ودورها المركزي الاستشرافي الديمقراطي على صعيد الأمن والاقتصاد والمجتمع وعلى صعيد التدخل الاقتصادي القطاعي من خلال القطاع العام الصناعي والإنشائي.

وثانياً توسط الدولة وتوليفها سياسياً (واقتصادياً) بين المصالح الخاصة الفئوية والأحزاب السياسية والحركات والجمعيات المرتبطة بأيديولوجية السوق ونظامه والمصالح الأخرى الاجتماعية المقترنة بالتنمية الاجتماعية.

وثالثاً تطبيق الديمقراطية التعددية التنافسية الملتزمة بالوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية المؤسسة على تعددية اجتماعية والناظمة لنظام تفاوضي تعاقدي يجمع الأطراف الاجتماعية ذات المصالح المتباينة ويضبط نزاع المصالح الاقتصادية بين العمال وأصحاب الشركات بحيث يتحقق التوافق عبر تسويات ضرورية مقننة ودورية بما يعزز تماسك النظام أي اقتصاد السوق الاجتماعي بتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين العمل على السواء.

أليس ضرورياً تطوير الحياة السياسية وأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية فضلاً عن قوانينها بما يتلاءم مع مقتضيات اقتصاد السوق الاجتماعي ونقصد بها إعادة هيكلة الدولة والاقتصاد والمجتمع بما يتوافق مع متطلبات هذا الاقتصاد الاجتماعي؟

تميزت السنوات الستين الماضية بصراع سياسي شديد حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية السياسية حول ملكية الأرض الزراعية ونمط استثمارها ودور الدولة ودور القطاع الخاص في التصنع التصنيع والإدارة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحول نظم الحكم والسلطة السياسية الإقليمية والخارجية مع تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي في أعقاب ثورة 8 آذار 1963 تم حسم الخيارات وانفرد حزب البعث بإدارة الدولة وقيادة المجتمع

لكن الحركة التصحيحية التي أطلقها الرئيس الراحل حافظ الأسد أتت بثوابت وطنية واقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى قاعدة أوسع واصدق تعبير عن خصوصية سورية التعددية وكانت إقامة الجبهة الوطنية التقدمية تعبيراً عن التعددية الجديدة في الميدان السياسي.

بيد ان إقرار التعددية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبارها ثابت من أهم الثوابت الوطنية لم يسفر عن تفعيلها الا بدرجة جزئية إن في الميدان الاقتصادي أو في الميدان السياسي فقد بقي القطاع الخاص مهمشاً في البداية صم اصبح في وضع ملتبس بين تساهل الدولة ثم تشجيعها الصريح ومحاصرتها إياه ثم مواصلة تضيقها عليه قدرة مطلوبة بموجب المرجعية التعددية وحرية مقيدة وغير مرغوبة بفعل السياسات حتى تعرض الاقتصاد السوري لمصاعب جمة في قطاع المنح والمعونات العربية الجليجية جلهات (عقاباً لسورية على موقفها المعارض لحرب العراق على إيران ومعارضتها سياسة الحلول المنفصلة الجزئية لدى ياسر عرفات) وانهيار أسعار النفط وعوائد صادراته وحلول حالة القحط والجفاف بشدة وكل ذلك خلال أربع سنوات (1986 – 1989) بحيث فتحت الدولة تجارة الاستيراد أمام القطاع الخاص واستعانت به لتمويلها وتوفير النقد الأجنبي كما منحت نفسها وبعد عام 1991 وبتأثير قانون الاستثمار رقم 10 طورت القطاع الخاص وقطاع النقل الداخلي البري بالحافلات أصبحت تحتكر حركة السفر على الطرق السورية بين مختلف المحافظات كما طور القطاع الخاص النقل العام بحافلات صغيرة داخل المدن وتحكم بذلك بهذا القطاع من النقل العام بالسيارات ايضاً. بعد العام 2000 اتسع نشاط القطاع الخاص بالتلازم مع اشتداد تفعيله وامتد إلى الصحة والتعليم والاتصالات والمصارف والتأمين وغيرها

تفعيل الديمقراطية السياسية التعددية على أساس الوحدة الوطنية والالتزام الوطني:

أما على الصعيد السياسي فقد قامت الجبهة الوطنية التقدمية لكنها ظلت مؤسسة مركزية فوقية على امتداد 30 عاماً بدأ تفعيلها وتطويرها في عهد الرئيس بشار الأسد بنيل الأحزاب المختلفة التراخيص اللازمة لكل منها لإصدار صحيفته الخاصة المستقلة علناً وبالسماح لهذه الأحزاب بفتح مقرات رسمية لها ومراكز أخرى خاصة بكل منها في المدن المختلفة غير ان التعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم والأحزاب الحليفة هذه ما يزال فوقياً ولم يتحقق على المستوى الجماهيري كما كانت خلال التحالفات السياسية بينه وبينها في الفترة التي سبقت الوحدة مع مصر (1954 – 1958).

يقترن ضعف التعددية السياسية وبطء تفعيلها وتعميمها وطنياً والتباس مستمر في الحياة السياسية حيث نص الدستور الصادر عام 1972 على قيادة الحزب كلاً من الدولة والمجتمع بالرغم من ان حزب البعث والدولة قد أقرا بالأحزاب الأخرى المشاركة بالجبهة وتشكلها عناصر من بنية النظام السياسي القائم ولها تنظيماتها الخاصة المستقلة عن الحزب القائد فان خلطاً في

الأذهان أو في الممارسة أو في الممارسة قد جرة بين مفهوم الحزب القائد والحزب الواحد. يدل على ذلك المنهج القانوني والعملي خلال العقود الماضية على حق الحزب القائد وحده بالدعاية السياسية والتنظيم الحزبي والعمل الحزبي في عدد من مؤسسات الدولة الأساسية لذلك فان تعميق الديمقراطية السياسية عبر تفعيل التعددية السياسية وترجمتها العملية والتحول من صيغة الانفتاح على الحزب الحاكم مع الأحزاب المشاركة في الجبهة إلى تحالف الأحزاب المتحالفة تصبح مهمة وطنية ملحة إذا أريد لنظام السوق الاجتماعي ان يقوم على قاعدة سياسية من الوحدة والتعددية الضرورين لتحقيق المناخ السياسي اللازم للتعاقد الاقتصادي – الاجتماعي بين الأطراف الاجتماعية المتشاركة في الإنتاج والعمل الاقتصادي الوطني فبدون تعددية سياسية حقيقية لا تقوم تعدية اقتصادية واجتماعية متكاملة والحق ان الانتقال الفعلي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي له متطلبات أساسية واقتصادية في رأسها تنظيم الحياة الاقتصادية وتوزيع الأرباح والأجور واقامة مجالس تشاورية تضم ممثلي العمال وأرباب الصناعة والاقتصاد وتشرف الدولة على حسن عملها من خلال التوفيق بين مصالح أطرافها وترشيد قراراتها ودفع مساراتها باتجاه التنمية والعدالة

شرطان لتحقيق نظام السوق الاجتماعي: تفعيل الانفتاح السياسي والمناخ الديمقراطي؟

بداهة وضرورة ولزوماً نؤكد ان التنمية تستلزم القيام بتنمية اقتصادية مترافقة مع نشاط سياسي ينبغي على الدولة القيام بمبادرات لتحسين العلاقات السياسية بينها والمواطنين وبين الأطراف المختلفة وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وان يكون الهدف من المبادرات إحداث تغيرات سياسية فائقة الأهمية تعزيز الديمقراطية وتشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

لكن اقتصاد السوق الاجتماعي شعار يحمل تحديا كبيرا لأن تمويل التنمية الاجتماعية يتناقض مع متطلبات السوق وبالتالي فان تجاوز هذا التناقض لا يمكن ان يتحقق إلا بذل جهود إنمائية اقتصادية واجتماعية سياسية وديمقراطية بصورة متواصلة ومستمرة بجهد إنمائي اقتصادي واجتماعي سياسي ديمقراطي، وهذا التجاوز لا يمكن ان يتحقق إلا برفع الإنتاجية باستمرار وتحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الفائض الاقتصادي من جهة وتطبيق سياسات عادلة في مجال الضريبة وإعادة توزيع الدخل في المجتمع وتعميق الخدمات الاجتماعية مع ترشيدها من جهة أخرى.

الفصل بين السلطات واعتماد الشفافية

تناقض صارخ أخر في العولمة الليبرالية الجديدة عندما يتعلق الأمر بأركانها المؤسسية الأولى الثلاث وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو العالمي ومنظمة التجارة العالمية، فالصندوق والبنك ومعهما لجنة الدول السبع أو الدول الثمانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون (OECD) لا تكف عن إعطاء الدروس وتقديم المواعظ للدول النامية كي تأخذ بمبدأ الشفافية وتعتمدها منهجاً في العمل والإدارة، إذ في الاقتصاد أو في السياسة، تدعمها منظمة الشفافية الدولية من مقرها في العاصمة الأسترالية في جنوب الكرة الأرضية، لكن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السواء "يفاوضان" حكومات الدول النامية على الإصلاح الاقتصادي من التثبيت المالي والنقدي إلى التكيف الهيكلي والخصخصة والانفتاح التجاري والمالي في غرف مغلقة وجو من السرية بعيداً عن القوى المحلية السياسية والنقابية والشعبية والمهنية المتخصصة.

هكذا تعد مؤسستا "بريتون – وودز" المذكورتان برامج الإصلاح الاقتصادي في جو من السرية الشديدة وتطرحه على حكومات الدول النامية في جو من السرية أيضاً، بحيث تنتهي هاتان المؤسستان بإملاء مشاريعهم للإصلاح على الحكومات المذكورة وعلى شعوب هذه البلدان، بينما أحزاب المعارضة ونقابات العمل وأوساط الاقتصاديين وجماهير المنتجين والمستهلكين والرأي العام إجمالاً على جهالة بأمر البرامج المقترحة والمفاوضات المتعلقة بها والنتائج المقررة بشأنها.

لعلها المرة الأولى التي تنشر السلطات المختصة في سورية التقرير السنوي الذي يصدره صندوق النقد الدولي بعد ان يرفعه إلى مجلس محافظي الصندوق حول وضع الاقتصاد السوري ونيال مصادقة المجلس عليه. الحق ان نشر هذا التقرير في نيسان/أبريل 2005 عن الاقتصاد السوري بعد ترجمته إلى اللغة العربية يأتي بحالة من الشفافية هي أمس ما تكون ضرورة واكثر ما تكون نفعاً للوعي والحوار الاقتصادي فيما يتعلق بمصير الأمة والوطن الاقتصادي

لا جدال في ان الفصل بين السلطات هو أولى الأولويات ولهذا فان المنطق يستوجب بالضرورة إلى ان يصار إلى فصل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية ومجلس الدولة عن رئاسة مجلس الوزراء وإخضاع هذه الأجهزة الرقابية إلى سلطة مجلس الشعب أو إلى السيد رئيس الجمهورية ففي أي من هاتين الحالتين البديلتين تصبح هذه الأجهزة أكثر مصداقية وشفافية وأصوب أداء.

التحدي التاسع: تعزيز الاستقلال النقابي وتفعيل دور النقابات العمالية في الدفاع المطلبي والتفاوض الاقتصادي والاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي:

قام نظام الرعاية الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية السابقة ويقوم هذا النظام في الصين على علاقة ثنائية بين الدول والعمال ممثلين نقاباتهم ونظراً لهيمنة الدول الاشتراكية المركزية على الحياة السياسية والنشاط الاقتصادي بأن تلك العلاقة تحددت بغلبة الدول الراعية فيها كما تجددت بالتالي الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بالنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما تحدد من الدولة من خططها المركزية الشاملة والقطاعية مع وصاية الحزب الشيوعي لعلاقة الحزب فكراً أو منهجاً.

أما في نظام الرفاه الاجتماعي الذي أقامته الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الأوروبية الأخرى المتطورة صناعياً واقتصادياً فقد قام هذا النظام على أرضية الديمقراطية التعددية لمقترنة بمبدأ تداول السلطة واستند إلى علاقة وثقى بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والنقابات الموالية له وليس التابعة له مع خضوعها وخضوعه لقواعد اللعبة الديمقراطية في دول الأنظمة الديمقراطية الاشتراكية ذات الاقتصادات المتطورة بأهمية النضال المطلبي وحقوق التعبير المستقل والتنظيم المستقل والتظاهر والإضراب لدى العمال والنقابات في بيئة تتضمن تحدياً مستمراً من الأحزاب المعارضة غير الاشتراكية (والنقابات الموالية لها أحيانا كثيرة) الأمر الذي اصل الالتزام الوطني والاجتماعي على أساس الاستقلال التنظيمي والكفاءة المهنية والتفاوضية والعمل الدؤوب والتفاعل المستمر مع القاعدة العمالية من جهة أولى والحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم من جهة ثانية وقاد القطاع الخاص الرأسمالي ومنظماته المهنية وقادتها إلى المفاوضات الاجتماعية وكان نظام التفاوض الجماعي براعية الدولة الاشتراكية الديمقراطية وتنظيمه السنوي وفعله الاقتصادي المسمى سلم الأجور المتحرك القائم على الربط المستمر بين الأجور والأسعار من ابرز المناهج والآليات المعتمدة في أنظمة الرفاه الاجتماعي الاشتراكية والديمقراطية بل ان هذا النظام وهذا السلام المتحرك ما يزالان موضع التطبيق في الدول الأوروبية الشمالية والغربية والأخرى. انهما وسيلتان لاغنى عنهما لتفعيل التفاوض الاجتماعي من اجل التعاون المتجدد على تفاسم الفائض الاقتصادي بين الأجور والأرباح بما يضمن التنمية والعدالة الاجتماعية معاً.

اليوم إذ تتبنى الدولة في سورية **اقتصاد السوق الاجتماعي** وتريد تطبيقه ونحن نضيف القول وتحقيقه بالآخذ بآليات السوق والاندماج على يد الدولة بحيث تتوافق ولا تتناقض مع متطلبات

التنمية الاجتماعية **فان بناء نظام وطني للتفاوض الاقتصادي والاجتماعي واعتماد سلم وطني متحرك للأجور** مهمتان لاغنى عنهما لتطبيق النظام المعروف باقتصاد السوق الاجتماعي.

تستلزم هاتان المهمتان إصلاحا وتجديداً في الحياة الوطنية عموماً والنقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات العمال خصوصاً على أساس الاستقلال التنظيمي واستقلال القرار من جهة أولى والرجوع إلى القواعد العمالية وتجديد الحياة النقابية في القطاعات الاقتصادية والمدن والمحافظات لنقابات العمال والنقابات العمالية من جهة ثانية ورفع كفاءة الاتحاد والنقابات الفكرية والاقتصادية والتفاوضية وتأهيلهم على الدفاع المطلبي في إطار العقد الوطني الاجتماعي والوحدة الوطنية على التفاوض الدوري وإدارة المصالح العمالية بكفاءة فيه والتشارك في إنشاء السلم المتحرك للأجور وإدارته بكفاءة ومسؤولية وذلك بالتعاون الوثيق والاشتراك مع الجهات الاجتماعية الأخرى من جهة ثالثة وإدارة العلاقة مع كل من الدولة والحزب الحاكم ومنظمات أرباب العمل بما يعزز الوحدة الوطنية وكلاً من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ويستجيب لحاجات العمال ومصالحهم وحاجات المواطنين جميعاً لتحسين ظروفهم المعيشية ورفع دخولهم باضطراد من جهة رابعة.

قامت أنظمة الرعاية الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية على تلازم مبرمج بين تطوير الصناعة والاقتصاد عبر تطوير التكنولوجيا الإنتاجية وإنتاجية العمل ومردوداً وتطويع خدمات الرعاية الاجتماعية علماً بأن المبادئ الأولى الثلاث للتنمية الاجتماعية وهي ضمان العمل ومجانية التعليم بمختلف مراحله ومجانية الطبابة والرعاية الصحية بمختلف أشكالها سادت في تلك الأنظمة الاشتراكية من الرعاية الاجتماعية.

التحدي العاشر: إصلاح الإدارة وتحديثها بالتلازم مع مكافحة البيروقراطية المتفشية عائقان أمام اقتصاد السوق الاجتماعي:

نحن جزء من هذا العالم لكننا ربما نواجه مشاكل أشد صعوبة مما واجهته وتواجهه شعوب وأمم أخرى ومنها ضعف الرؤى الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وضعف التحكم والشمول في عملية الإصلاح ولكننا نملك بالمقابل مزايا أفضل مما يملك سوانا وهي أن النظام الاجتماعي أي نظام التنمية الاجتماعية وسياساتها ليس جديدا علينا بل هو قائم من قبل ولاسيما منذ منتصف السنوات الستين المنصرمة ولكننا نحتاج إلى ترشيد هذا النظام وتطوير هذه السياسات فمثلا النظام التعاوني نظام مهم جدا عند نشر نظام السوق من أجل تجاوز التناقض بين اقتصاد السوق والتنمية الاجتماعية.

هذا النظام التعاوني قائم في الولايات المتحدة وأوربا واليابان، وهو يشكل أحد المخارج للتناقض بين اقتصاد السوق (ونتائجه الموضوعية) والتنمية الاجتماعية ومتطلباتها علماً بأن النظام التعاوني يتواجد في قطاعات الإنتاج والاستهلاك في سورية لكننا تراجعنا طيلة العقدين الماضيين عن تطوير هذا النظام (التعاوني) في قطاعات الإنتاج والاستهلاك والسكن.

ربما جاء تراجعنا في القطاع التعاوني الإنتاجي منه والخدمي نتيجة الجمود وبتأثير الصعوبات ثم التغيرات الاقتصادية التي برزت خلال العقود الأخيرة لذلك ندعو بقوة إلى تفعيل النظام التعاوني باعتباره إحدى الأدوات الاستراتيجية في التناقض بين اقتصاد السوق والتنمية الاجتماعية.

أما تعبئة الوكالات الغربية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية وتنشيطها الاتجاهات الاجتماعية لدى القطاع الخاص وتحميله مسؤولية الريادة في الاستثمار والإنتاج والخدمات الاجتماعية فهو يؤدي ولاشك إلى تخفيف التناقض المذكور لكن مهمة كبرى ملحة ولا مفر منها هي وجوب رفع الإنتاجية ومضاعفة الفائض الاقتصادي وحل مشكلة البطالة (لأنه لا تنمية اجتماعية في ظل بطالة كبيرة).

لا تنمية أيضاً بدون مكافحة الفساد، لأن الفساد يقوض الرشاد الاقتصادي ويحول بالتالي دون تحقيق الفائض الاقتصادي الذي يمكن تخصيصه للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

ميزنا ونميز من قبل واليوم مجدداً بين فساد الفقر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لكنه يحول دون التحكم بالموارد الرشيدة واستخدامها بشكل فعال، وفساد النخبة الذي يحول جزء كبير من الفائض الاقتصادي إلى مكتنزات وأموال تهريب إلى الخارج تستثمر في البلدان الأجنبية ذلك أن مكافحة الفساد تتطلب تحسيناً عاماً وملموساً في الأجور حيث أن تحسين الأجور يؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية. كذلك تؤدي إعادة توزيع الدخول إلى التحكم في الموارد الاقتصادية عبر فرض ضرائب عادلة واستخدامها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء.

د. عصام الزعيم

قائـــمة المراجع

- جواد عليان (السويد) " **النموذج السويدي أو دولة الرفاهية دروس لمواطن لبناني** " صحيفة النهار بيروت الأحد 22 أب 2004.
- انظر التحليل الكلاسيكي عن "فشل السوق" في توفير المنافع العامـــة فـــي: SAMUELSON ,PAUL A.

"The Pure Theory of Public Expenditure" 1954, Review of Economics and Statistics, 36.

- الزعيم:عصام، "**نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة**" قضـــايا فكريـــة القـــاهرة الكتاب الحادي والعشرون يناير 2005 مكتبة مدبولي.
- هيئة تخطيط الدولة "**تحليل الاقتصاد الكلي السوري**" دمشـــق 2005، الصفحة (14 – 41)
- **صندوق النقد الدولي** "**أفاق قطاع النفط في الأمد المتوسط والأمد الطويل في الجمهوريـــة العربية السورية**" واشنطن/ دمشق 2005 تقرير صندوق النقد الدولي المعد من قبـــل بعثـــة الصندوق في إطار المشاورات التي جرت بتاريخ 2005/4/30 بموجب المادة الرابعة مـــن اتفاقية صندوق النقد الدولي– أقر التقرير المديرون التنفيذيون قي صندوق النقد الدولي بتاريخ (2005/8/31).

- ALTMAN R-C "The Nuke of the 90's" , In: the New York Times Magazine, New York, March 1998
- DE LONG , B, " What is Wrong in our Economies?" January 1998, (Mimeo) (Quoted from TORRES, Raymond, " Towards A Socially Sustainable World Economy. An Analysis of the Social Pillars of Globalization) " Geneva, 2001, International Labor Office, (Studies on the Social Dimensions of Globalization , P-21)-
- ROMERO, A.T and Torres, R, Switzerland, Country Studies on the Social Dimensions of Globalization , Geneva 2001 ILO (Figure 5)
- Wood , "Openness and Wage Inequality in Developing Countries: The Latin American Challenge to East Asian Conventional Wisdom", In World Bank Economic Review 1997, Vol, 11, No, 1, PP. 33-57
- ROBINSON. D. "Evidence on Trade and Wages in the Developing World", Paris 1996, OECD (Technical Paper , No 119)
- HANSON G and HARRISON , A, "Trade , Technology and Wage inequality",1995 Cambridge, Massachusetts, NBER, Working Paper No. 5110,
- United Nations – Economic And Social Commission For Western Asia: "Analysis of fer form of Growth and Productivity in the ESCWA Reji New York 2004 United Nations (Second – Issues P4)

اقتصاد السوق الاجتماعي

بين محددات العولمة والتحديات الوطنية

مقدمة في محددات اقتصاد السوق الاجتماعي العالمية ومقوماته الاقتصادية والاجتماعية: 1

اقتصاد السوق الاجتماعي نظام قائم على التوازن الحركي بالتقدم إلى أمام 2

مكونات اقتصاد السوق 7

مزايا السوق ومثالبها في مجالي الأسعار وتشغيل العمالة 8

العولمة القائمة على التجانس والتنافر بين اقتصاد السوق الحرة واقتصاد السوق الاجتماعي 9

تحديات اقتصاد السوق الاجتماعي ومتطلباته في سورية..... 9

الباب الأول: تعارض العولمة الجديدة مع نظم الرفاه الاجتماعي 11

تقليص دور الدولة وخفض الضرائب على الأرباح مقابل تقليص الخدمات الاجتماعية ورفع الضرائب على الأجور والاستهلاك 11

كيف تواجه دول الرفاه الاجتماعي التحديات الداخلية اليوم؟ 13

أين تقف أوروبا اليوم من نماذج الرفاه والرعاية الاجتماعية؟ 13

الحياة والصحة والحب مؤقتة كلها فلماذا لا يخضع العمل للقانون نفسه؟ 15

التناقض بين تضاعف إنتاجية العمل وتجميد الأجور الفعلية 18

تحذير من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى حكومة توني بلير من زيادة نفقات الصحة والتربية 20

التناقض بين عولمة السوق وتنمية المجتمع يحدد التناقض بين العولمة ونظام السوق الاجتماعي: 21

تأثير العولمة ونظامها في التحرير التجاري على العمالة والأجور 22

نهوض النضال المطلبي لدى العمال ضد انخفاض الأجور وشروط العمل في الصين:.....25

مصاعب التوفيق بين اقتصاد السوق والحاجات الاجتماعية في الصين، والقلق من مضاعفات الأجور المتدنية 27

تراجع دولة الرفاه الاجتماعي في دول الشمال والجنوب بفعل العولمة 27

توسع البطالة البنيوية وتضاعف البطالة المطلقة 28

التحول عن نظام العمل المستقر إلى نظام العمل المؤقت 28

الباب الثاني: اقتصاد السوق الاجتماعي والبلدان النامية في عصر العولمة الجديدة 28
خصوصية التطورات الاقتصادية والبنية الاقتصادية في سورية في مواجهة العولمة والآخذ باقتصاد السوق الاجتماعي 29
التحديات الوطنية واقتصاد السوق الاجتماعي في عصر العولمة الراهن 32
تحديات العولمة ونظام السوق للدول النامية في مجال التنمية الاجتماعية 32
تحدي الإصلاح والإنماء والعوائق القائمة أمام اقتصاد السوق الاجتماعي 32
التحدي الأول: التحدي السكاني لاقتصاد السوق الاجتماعي 33
التحدي الثاني: البطالة 34
التحدي الثالث: ضعف التأهيل والحاجة إلى نقلة استراتيجية في الموارد البشرية 35
التحدي الرابع: النضوب النفطي وعواقبه المالية والاقتصادية والانعكاسات على إيرادات النفط الحكومية 35
التحدي الخامس: تحدي الاكتفاء الغذائي المستدام 37
التحدي السادس: التحديات الاقتصادية.....39
ضعف التصدير واختلال التجارة الخارجية وتخلفها السلعي.....39
تخلف القطاعات المادية وتراجع النمو الحقيقي واختلال التوزع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي: 40
تراجع الصناعة التحويلية خلال السنوات الخمسة عشر الماضية عامل مناقض لاقتصاد السوق الاجتماعي: 41
الانخفاض في إنتاجية رأس المال الحدية وإنتاجية العمل والإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.....43
ضعف الاستثمار والنمو وضآلة الإنتاجية وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري..46
معالجة الخلل في توزيع الدخل الوطني: 47
ضرورة التجانس بين السياسات الاقتصادية وانسجامها مع اقتصاد السوق الاجتماعي.....49
الحاجة إلى جذب الاستثمار الطليعي تكنولوجياً الفعال اقتصادياً لتسهيل الانتقال والارتقاء إلى الاقتصاد الجديد:..... 50
التحدي السابع: التحديات الاجتماعية 51
التنمية الاجتماعية: 51
أزمة الرعاية الاجتماعية والتراجع عن سياسات الدعم الاجتماعي 51
تخفيض الدعم الاجتماعي من اجل تخفيض التكاليف الإنتاجية وتأثيره على المواطنين: 52

أزمة الدور الاجتماعي للدولة والسبيل الاقتصادي لتجاوزها وتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي 53
واجبات الفئات الاجتماعية في التفاوض الجماعي وفي نظام السوق الاجتماعي.....54
التحدي الثامن: التحديات السياسية الداخلية 55
تفعيل الديمقراطية السياسية التعددية على أساس الوحدة الوطنية والالتزام الوطني 56
شرطان لتحقيق نظام السوق الاجتماعي: تفعيل الانفتاح السياسي والمناخ الديمقراطي؟ 57
الفصل بين السلطات واعتماد الشفافية.....58
التحدي التاسع: تعزيز الاستقلال النقابي وتفعيل دور النقابات العمالية في الـــدفاع المطلبـــي والتفـــاوض الاقتصادي والاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي.....59
التحدي العاشر: إصلاح الإدارة وتحديثها بالتلازم مع مكافحة البيروقراطية المتفشية عائقان أمام اقتصـــاد السوق الاجتماعي 60
قائمة المراجع.....62